جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الدَّرْسُ النَّحَوِي والصَّرْفي في عُمْدَةِ الكتّاب لأبي جعفرِ النَّحّاس، عرضاً ودراسةً وتحليلاً

إعداد

د. حمزة آدم يوسف

أستاذ النَّحو والصرف المشارك، جامعة كردفان، كلية التربية، السودان

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الأول-فبراير)

(الجزء الرابع (١٤٤٥هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

الدَّرْسُ النَّحَوِي والصَّرْفي في عُمْدَةِ الكتَّاب لأبي جَعْفَرِ النَّحَّاس، عرضاً ودراسةً وتحليلاً

حمزة آدم يوسف

قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة كردفان، السودان.

البريد الإلكتروني: : *hamzhadm@gmail.com*

الملخص:

تناول هذا البحثُ الموسوم بـ(الدَّرْسُ النَّحَوي والصَّرْفي في عُمْدَة الكتَّابُ لأبي جعفر النَّحَّاس)، الجانب النَّحَوي والصَّرْفي في عمدة الكتَّاب للنَّحَّاسُ، عرضاً ودراسةً وتحليلاً، وهدف إلى الكشف عن هذا الكتاب وما حواه من قضايا غايةً في الأهمية، وإيضاح آراء النحاة حولها، وبيان المذهبْ النَّحوي لهذا العالم الجليل، والأدلة التي اعتمد عليها في ترجيحاته واختياراته النَّحوية والصَّرفية من حيث القوة والضعف، وقد اعتمد هذا البحثُ المنهج المعياري التحليلي، وجاء في مقدمة وتمهيد ومبحثين، فشملت المقدمةُ أسباب اختيار الموضوع ومنهج البحث والدراسات السابقة وخطة البحث. التمهيد وفيه تعريف موجز بالنَّحَّاس وكتابه، وفي المبحث الأول: المسائل النَّحوية، والمبحث الثاني: المسائل الصَّرفية، ثمّ خاتمة بها نتائج البحث، وقائمة المصادر والمراجع، ومن أهمّ النتائج التي تمَّ التوصُّل إليها: أظهر البحث أنَّ النَّحَّاس قد اعتمد على النقل الصحيح لإثبات وجوه الصواب في كثير من المسائل التي خالف فيها النحاة، وقد اتسم بقوة الشخصية والثقة بالنفس من خلال أحكامه التي أصدرها في طائفة من المسائل النَّحوية والصَّرفية، أظهر البحث ميل النَّحَّاس إلى المذهبْ البصري في ترجيحاته واختياراته، فقد وافقهم في (ست عشرة) مسألة، كما وافق سيبويه في (اثنتي عشرة) مسألة، ولم يكن النَّحَّاس ناقلاً لآراء غيره فحسب، وإنَّما كان محللاً ومدققاً في ما يقول ويروِّي، وكان لا يفصل بين الاختلاف إلَّا بذكر أجود الوجهين، ردَّ النَّحَّاس وعارض مذهبْ الكوفيين ولم يوافقهم إلَّا في مسألة واحدة فقط، كما وافق الأخفش في مسألة واحدة.

الكلمات المفتاحية : درس – نحوي وصرفي – عمدة الكتَّاب – أبو جعفر النَّحَّاس.

The grammatical and morphological lesson in "Mayor of Writers" By Abu Ja'far al-Nahhas, presentation, study, and analysis

Hamza Adam Youseef

Department of Arabic Language, College of Education, University of Kordofan, Sudan.

Email: *hamzhadm@gmail.com*

Abstract:

This research, titled "The Grammatical and Morphological Lesson in "Mayor of Writers" by Abu Ja'far al-Nahhas, examines the grammatical and morphological aspects of al-Nahhas' book, presenting a study and analysis, The aim is to explore this book and its important issues, clarify the opinions of grammarians regarding these issues, and explain the grammatical doctrine of this esteemed scholar, It also investigates the evidence he relied on in his preferences and choices in grammar and morphology, considering their strength and weakness, This research adopts the standard analytical approach and consists of an introduction, a preface, and two sections, The introduction includes the reasons for choosing the topic, the research methodology, previous studies, and the research plan, The preface provides a brief definition of al-Nahhas and his book, The first section discusses grammatical issues, while the second section addresses morphological issues, The conclusion presents the research findings, a list of sources and references, One of the most important findings of this research is that al-Nahhas relied on accurate transmission to prove the correctness of various issues where he disagreed with grammarians, He demonstrated strong personal character and self-confidence through the rulings he issued on a range of grammatical and morphological issues, The research also revealed al-Nahhas' inclination towards the Basran grammatical doctrine in his preferences and choices, He agreed with them on sixteen issues and with Sibawayh on twelve issues, Al-Nahhas not only transmitted the opinions of others but also analyzed and evaluated what he said and narrated, and he would not differentiate between differences except by mentioning the best aspects. He refuted the views of the grammarians and opposed the Kufan doctrine, only agreeing with them on one issue, just as he agreed with al-Akhfash on one issue.

Keywords: ***Study - grammatical and morphological - Mayor of Writers - Abu Ja'far al-Nahhas .***

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمَّد الذي أرسله ربُّه رحمةً للعالمين، وأنزل عليه القرآن بلسانٍ عربيٍّ مبين، وعلى آله وأصحابه، ومن نهج نهجهم ونحا نحوهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإنَّ علم النَّحو من أجلِّ العلوم وأرفعها مكانةً، وأوفرها مادةً، وقد كان للعلماء الفضل بما أنتجوه من أفكار وآثار لُغوية ذاع صيتها وأفاد منها الناس في كافة مجالات وفروع اللُّغة، وقد اعتمد هؤلاء العلماء على أصول راسخة وقواعد متينة كانت وما زالت مبثوثة في مؤلفاتهم، ومن بين هؤلاء العلماء؛ ذلكم العالم الفذ أبو جَعْفَر النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ)، الذي خلَّف ثروة لُغوية عظيمة تمثلت في مؤلفاته التي أضحت قبلةً للباحثين ومَحَطاً للدارسين، فقد عكفوا على قطف الثمار وكنوز الأسفار، وتناولوا شذرات من تلك الأفكار وفيوض الآثار، وأشاروا إلى لمحات النضوج والنبوغ الكبّار، فجاء هذا البحث الموسوم بـ(الدَّرسِ النَّحوي والصَّرفي في عمدة الكتَّاب لأبي جعفر النَّحَّاس – عرضاً ودراسةً وتحليلاً)، وصلاً لتلك الحلقات والمجهود الجبّار.

وكان الهدف والقصد من وراء هذا البحث هو عرض ودراسة هذه المسائل النَّحوية والصَّرفية وكشف النِّقاب عن هذا السِفر القيِّم الذي لم ينل شهرةً، بل يعدُّ من الكتب المغمورة التي لا يكاد يعرفها كثيرٌ من الناس، حيث لم يتطرق إليه معظم الباحثين فيما اطلعت عليه من رسائل ودراسات.

ولقد لفت نظري ما أورده النَّحَّاس – في هذا الكتاب – من قضايا نحوية وصرفية ولُغوية متفرقة ومبثوثة في ثنايا جملة من موضوعات اللُّغة العربية، وكانت له فيها تعليقات وآراء نيِّرة؛ فقمت بجمع وترتيب هذه المادة ودراستها لأنَّ في ذلك أمرٌ مفيد وقصدٌ سديد.

أسباب اختيار الموضوع

كان من أسباب اختيار هذا الموضوع فضلاً عمَّا ذُكر، ما الآتي:

* الكشف عن هذا الكتاب، وما إذا كان ذا قيمة علمية أم لا؟

* المكانة العلمية للنَّحَّاس الذي يعدُّ من أقطاب اللُّغة العربية.

* إبراز شخصية النَّحَّاس العلمية من خلال توجيهاته النَّحوية والصَّرفية.

* التعرُّف على فكر النَّحَّاس وبيان إسهاماته في الدِّراسات النَّحوية والصَّرفية.

* توضيح الجوانب النَّحوية والصَّرفية في كتابه، والوقوف على اتجاهاته وميوله الفكرية والمذْهبية.

* التعرُّف على مدى تأثُّره بمن سبقه من النحاة واللُّغويين.

منهج البحث

اتبع البحث المنهج المعياري التحليلي الذي ارتكز على الآتي:

* وضع عنوان لكل مسألة.

* ذكر نص النَّحَّاس الذي ورد في كتابه.

* دراسة وتحليل المسألة باستعراض آراء العلماء بإيجاز.

* تحرير رأي النَّحَّاس وبيان مواقفه من جمهور النحاة.

* استقراء آراء النحاة السابقين واللاحقين بالرجوع إلى كتبهم ومؤلفاتهم.

* تخريج الآيات القرآنية.

* نسبة الأشعار إلى قائليها، وتوثيقها من الدواوين إن وُجدت وإلَّا من غيرها من المظان الأخرى.

* توثيق الأقوال من مصادرها.

* التعقيب على كل مسألة على حده، ومن خلال هذا التعقيب أشرتُ إلى الرّاجح من الأقوال من وجهة نظري، أو بناءً على الإرث النَّحوي الممتد، وأوضحتُ موقف أو رأي النَّحَّاس في المسألة المدروسة.

الدِّراسات السابقة

لم أقف على بحثٍ أو دراسةٍ – فيما أعلم – تناول هذا الموضوع، وما قام من دراساتٍ تخصُّ أبا جعفر النَّحَّاس كانت على النَّحو الآتي:

١- الشواهد النحوية والشعرية عند أبي جعفر النَّحَّاس في مؤلفه إعراب القرآن، دراسة وصفية، رقية مالك دفع الله خلف، ماجستير جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠١٠م.

٢- الاحتمالات النحوية عند أبي جعفر النَّحَّاس في توجيه الشواهد القرآنية في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية، بدر سند مليح السميحيين، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، ٢٠١٦م.

٣- منهج أبي جعفر النَّحَّاس في كتابه (التفاحة في النَّحو)، رسالة ماجستير، يوسف محمَّد نويّة نواي، جامعة كردفان، كلية التربية، ٢٠١٧م.

٤- تعدد الأوجه الإعرابية وأثرها في المعنى من خلال كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس، جامعة محمَّد خيضر، سكرة.

٥- الأوجه الإعرابية الجائزة بين الرواية والصناعة النحوية في إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس بحث منشور، تأليف: أ د. صابر السيّد محمود، قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط – مصر، ٢٠٢٣م، العدد الثاني والأربعون، مجلة كلية اللغة العربية، أسيوط.

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد ومبحثين تمَّ فيهما اختيار المسائل النَّحوية والصَّرفية التي ورد حولها خلاف أو التي تحتاج إلى توجيه نحوي أو صرفي، ثمَّ خاتمة فيها أهم النتائج، ويليها فهرس للمصادر والمراجع.

* **المقدمة**: وفيها أسباب اختيار الموضوع ومنهج البحث والدراسات السابقة وخطة البحث.

* **التمهيد**: وفيه تعريف موجز بأبي جعفر النَّحَّاس وكتابه، يليه مبحثان:

* **المبحث الأول** ـ القضايا النَّحوية، وعددها (تسعة) مسائل.

* **المبحث الثاني** ـ القضايا الصَّرفية، وعددها (عشرون) مسألة، ثمّ **الخاتمة وفهرس المصادر والمراجع**.

تمهيد

التعريف بالنَّحَّاس وكتابه

أولاً ـ التعريف بالنَّحَّاس[1]

اسمه ونشأته: هو أحمد بن محمَّد بن إسماعيل بن يونس المرادي (أبو جعفر)، النَّحوي المعروف بالنَّحَّاس، وبابن النَّحَّاس، وبالصفار، والأول أشهر.

ذكرت المصادر التي ترجمت للنحاس أنّه وُلد في مصر من غير أن توضح زمان ومكان ولادته على وجه التحديد، ثمّ ارتحل إلى بغداد طلباً للعلم، فكان مُجِدّاً للعلم، ولا يتوانى أن يسأل أهل الفقه والعلم عمَّا يُشكل عليه.

صفاته وأخلاقه: كان النَّحَّاس مُحَبَّباً إلى نفوس تلاميذه ممّا جعلهم يُقبلون وينهلون من علمه، وكان متواضعاً لا يجد في نفسه غضاضة من أن يباحث غيره من العلماء فيما يستعصي عليه من مسائل تعترضه، وقد كان شديد الذكاء حتى نعته الذهبي بأنّه من أذكياء العالم.

مكانته العلمية: التقى النَّحَّاس بعددٍ كبير من العلماء، فأخذ عنهم في فروع كثيرة من الدِّراسات والعلوم العربية، فانتفع الكثيرون بعلمه وأدبه، وعظمت مكانته بين علماء عصره، ووثقوا به وأكثر المؤرخون من مدحه والإشادة بمكانته العلمية فقال القفطي: "كان النَّحَّاس واسع العلم غزير الرواية، كثير التأليف"، وقال ياقوت الحموي: "صاحب الفضل الواسع والعلم المتعارف الذائع الذي يستغنى بشهرته عن الإطناب في صفته"، وجاء عن الزبيدي: "كان النَّحَّاس واسع العلم؛ غزير الرواية كثير التأليف،

---

(١) انظر: طبقات النّحويين واللُّغويين، ص ٢٢٠، ومعجم الأدباء ٤٦٨/١، ووفيات الأعيان ٩٩/١، والوافي بالوفيات ١١/٢، وسير أعلام النبلاء ٤٠٢/١٥.

وإذا خلا بقلمه جوَّد وأحسن"، وقال ابن خلكان: "وكان للناس فيه رغبةً كبيرة في الأخذ عنه، فنفع وأفاد".

مصنفاته: ألَّف النَّحَّاس عدداً من الكتبِ في مختلف الفنون، بلغت الخمسين مؤلفاً، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: معاني القرآن، وإعراب القرآن، وشرح أبيات سيبويه، والتفاحة في النَّحو، وشرح القصائد التسع المشهورات، وتفسير أسماء الله عزَّ وجل، وكتابه الوافي في علوم العربية، وكتاب عمدة الكتَّاب، وهو موضوع هذا البحث.

شيوخه وتلاميذه

أولاً ـ شيوخه: تنقل النَّحَّاس في طلب العلم، فرحل إلى بغداد والأنبار والكوفة ثمّ عاد إلى مصر فاستقر فيها، فأخذ عن عددٍ من الشيوخ والأساتذة الكبار منهم: محمَّد بن ولَّاد المصري (ت٢٩٨هـ)، وأبو الحسن محمَّد بن كيسان (ت٢٩٩هـ)، وعلي بن سليمان الأخفش الصغير (ت٣١٦هـ)، وأبو إسحاق الزّجاج (ت٣١٦هـ)، وأبو عبدالله إبراهيم بن محمَّد بن عرفة المعروف بنفطويه (ت٣٢٣هـ).

ثانياً ـ تلاميذه: تنقل النَّحَّاس في كثير من البلدان طلباً للعلم، فرحل إلى بغداد والأنبار والرملة وغيرها من المدن ثمّ عاد إلى مصر يدرِّس ويناقش ويعقد حلقات العلم فأخذ عنه جمعٌ عفيرٌ من طلاب العلم، وممّن أخذ عنه: محمَّد بن يحي الأزدي (ت٣٥٨هـ)، ومحمّد بن مفرح المعافري (ت٣٧١هـ)، وأبو بكر الأدفوي محمَّد بن علي بن أحمد (ت٣٨٨هـ)، والإمام البلوطي، أبو الحكم منذر بن سعيد (ت٣٣٥هـ) وغيرهم.

وفاته: توفي النَّحَّاس سنة سبعٍ وثلاثين وثلاثمائة للهجرة، وقيل: سنة ثمانٍ وثلاثين وثلاثمائة للهجرة، وقد رُوى عن سبب وطريقة وفاته أنّه كان واقفاً على شاطئ النيل يقطّع في أبيات من الشعر من كتاب للعروض كان يحمله، فظنّ بعض

العوام – وكانوا على مقربة منه – إنّه ساحر يهمهم بتعويذة حتى تنخفض مياه النيل فترتفع الأسعار، فاقترب منه وركله برجله في النهر فلم يُعثر له من حينها على أثرٍ، رحمه الله رحمةً واسعةً.

ثانياً ـ التعريف بكتاب عمدة الكتّاب .

يضم هذا الكتاب عدداً من فروع اللُّغة العربية من نحوٍ وصرفٍ وقواعد كتابة وبلاغة ومسائل في الأدب وغيره، قال أبو جعفر النَّحَّاس في مقدمة كتابه: "ومن العلم صناعة الكتّاب، ووهم من ظنَّ أنَّ أحكام الكتابة مباينة لأحكام الشريعة؛ لأنَّ ذلك مخالفٌ لما يُوجبه الدين والعقل؛ لأنَّ الكتابة فرعٌ من فروع الشريعة، وما كان فرعاً لشيء لم يباينه"(١)، وقال في موضعٍ آخر: "وقد كان الكتّاب فيما مضى أرغب الناس في علم النَّحو، وأكثر تعظيماً لأهله حتى دخل فيهم من لا يستحق هذا الاسم، فصعب عليه باب العدد، فعابوا من الإعراب الحساب"(٢).

أمّا المسائل النَّحوية والصَّرفية فهي حسب ذكرها كما الآتي:

- باب الحذف في (بسم الله الرحمن الرحيم).
- باب ذكر أبي جاد، والنسبة إلى حروف المعجم.
- باب حذف الواو وحذف الياء وحذف الألف مع غير اللام.
- باب كتابة (سلامٌ عليكم) وإعرابها.
- باب أمّا بعدُ ومعناها.

---

(١) عمدة الكتّاب، ص٩.

(٢) المرجع نفسه، ص١٤.

- باب ضم (قبلُ وبعدُ)، واختلاف النحاة في ضمّها وبنائها، واختلاف حركتها وثبوتها وإسقاطها.
- باب النسب إلى البلدان المشهورة وإلى الشاذ.
- باب التصغير.
- باب التصريف والجمع.
- باب حذف التنوين، وغيرها.

المبحث الأوّل: المسائل النّحوية

المسألة الأولى ـ بناء وصرف (أبو جاد)

قال النَّحَّاس: "أجاز الكوفيون فيه أن يُجعل الواو من بناء الاسم وعدد حروفه وتُوقع الإعراب على (الدال) فلا تجريه فتقول: أعجبني أبو جاد وكتبتُ أبو جاد ونظرتُ إلى أبو جاد، واحتجوا بما رُوى: وكتبتُ عليَّ بن أبو طالب"(١).

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحويون في بناء وصرف (أبو جاد) على قولين، كالآتي: القول الأول: ذهب سيبويه والجرمي(٢) إلى صرف (أبو جاد)، وقال سيبويه" "أمَّا أبو جاد وهوز وحطى كـ(عمرو) وحالها حال (عمرو)، وهي أسماء عربية، تقول: هذا عمرٌو والمعنى: هذا ذكرُ عمرٍو ونحو هذا إلَّا أنَّ هذا يجوز على سعة الكلام، وإن شئت قلت: هذه عمرٌو أي: أنَّ هذه الكلمة اسم عمرو، وإن جعلته اسماً للكلمة لم تصرفه وإن جعلته للحرف صرفته"(٣). وذهب بعض المحتجين لسيبويه إلى أنَّه جعلهن عربيات لأنَّهن مفهومات المعاني في كلام العرب، وقد جرى (أبو جاد) على لفظ لا يجوز أن يكون إلَّا عربياً، تقول: (هذا أبو جادٍ ورأيتُ أبا جادٍ وعجبتُ بأبي جادٍ)(٤)، وقد احتجوا على ذلك بقول الشاعر(٥):

---

(١) عمدة الكتّاب، ص٧٣.

(٢) انظر: التذليل والتكميل ١/١٨٠، ١٩٠، والأصول، ابن السَّرَّاج ٢/١٠٣، وشرح التسهيل ١/٤٩.

(٣) الكتاب ٣/٢٦٩.

(٤) انظر: المخصص، ابن سيدة ٥/١٦٨، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي ٤/٣٧.

(٥) البيت بلا نسبة في المخصص ١٧/٥٦، ٥/١٦٨، وقد استشهد به سيبويه على جري (أبي جاد) بوجوه الإعراب.

أَتَيْتُ مُهاجِـرِينَ فعلَّمُوني * ثَلاثـة أحْــرفٍ مُتَتابِعـاتِ

وَخَطُّوا لي أبا جَادٍ وقَالوا * تَعَلَّمْ صَعْفصاً وقُريشياتِ

وانشد بعضهم(١):

كَتبتُ أبو جادٍ وحطَّى مَرامرَ * وخَرقتُ سربَالاً ولَستُ بِكَاتبِ

والشاهد فيه: (كتبت أبو جاد)، حيث أبقى (أبا جاد) مرفوعاً على الحكاية، قال الخليل: "والأفعال التي يُحكى بها سمعتُ وقرأتُ ووجدتُ وكتبتُ".

وقال النَّحَّاس تعليقاً على ترك الصرف: "الذي أعرفه من قول الكوفيين أنَّهم يجيزون للشاعر إذا اضطر ترك الصَّرف"(٢). القول الثاني: منع الصَّرف، لأنَّه أعجميٌّ، وهو قول المبرّد وعيسى بن عمر(٣)، أو أنَّ (الواو) من بناء الاسم وعدد حروفه وهو قول الكوفيين، وعلى هذا القول أجازوا: أعجبني أبو جاد وكتبتُ أبو جاد ونظرتُ إلى أبو جاد(٤)، وقد خطَّأ هذا بعض النحاة، وقالوا: "هذا هدمٌ لأصول العربية"(٥).

التعقيب

وممّا سبق يظهر أنَّ الرَّاجح هو قول سيبويه لأنّه الأقوى وذلك للآتي: أولاً: لأنّه مؤيد بالسماع والأدلة الصحيحة التي تُروى على صرف أمثال هذا الاسم.

---

(١) مجهول القائل، من شواهد الجمل في النَّحو، الخليل بن أحمد، ص١٧٣، وشرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، ص١٤٤.

(٢) عمدة الكتّاب، ص٧٣.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٩٠٦/٢.

(٤) عمدة الكتّاب، ص٧٣.

(٥) المرجع نفسه، ص٧٣.

ثانياً: لأنَّ عدم صرف (أبو جاد) لغة من يبدِّلون حروف اللين (الواو والياء والألف) من بعض في الخط واللفظ، فهي عندهم بدرجة واحدة[١]. ثالثاً: إنَّ القول إنّه يُرفع على الحكاية فمردود، لأنَّ الحكاية ليست بقياس[٢].

المسألة الثانية ـ (أذْرعات) بين المنع والصَّرف .

قال النَّحَّاس: "صرفته إذا سميت به مؤنثاً كما قال تعالى: "فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ "[٣]، وكما قال الشاعر[٤]:

تَنَوَّرتُها مِن أَذْرُعاتٍ وَأَهْلُها * بِيَثْرِبَ أَدْنى دَارَها نَظَرٌ عالِي

قال: "لأنَّ التنوين ههنا ليس علامة للانصراف وإنَّما بمنزلة النون في (مسلمين)، فلا يجوز حذفها بوجهٍ"[٥].

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في (أذرعات) بين المنع والصَّرف ولهم في ذلك قولان: القول الأول: ذهب سيبويه [٦] وأكثر النحويين[٧] إلى أنَّ (أذرعات) بالصَّرف وغير الصَّرف،

---

(١) عمدة الكتّاب، ص٧٣.

(٢) الجمل في النَّحو، الخليل بن أحمد، ص١٧٣.

(٣) البقرة/١٩٨.

(٤) البيت من بحر الطويل، ديوان امرئ القيس، ص١٣٦، تنوّرتها: نظرت إليها من بعيد، وأصل التنوّر: النظر إلى النار، أذرعات: بلد من أطراف الشام.

(٥) عمدة الكتّاب، ص٨٣.

(٦) الكتاب، سيبويه ٢٣٣/٣.

(٧) انظر: التكملة، أبو علي الفارسي ٢٣٤/١، ٣١٠/٣، وص ٢٦٩، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٦/٢، وشرح ابن عقيل ٣٧/١ – ٣٨، والإيضاح العضدي، الفارسي، ص٣٠٩، وشرح المفصّل ١٤٢/١، شرح التصريح ٨٢/١.

الصَّرف، فاللُّغة الفصيحة في (أذرعات) الصَّرف، ومنع الصَّرف لغةً، تقول: (هذه أذرعاتٌ) بالرفع منوّناً و(رأيتُ أذرعاتٍ) بالجرّ منوّناً؛ لأنَّ هذه (التاء) التي فيه للجمع لا للتأنيث ولأنَّه اسمٌ لمواضع مختلفة، فجُعلت هذه المواضع اسماً واحداً وكأنَّ اسم كلّ واحدٍ منها (أذرعة)، وقيل: بل الاسم جمع والمسمى مفرد فلذلك لم يتنكر، وقيل: إنَّ (التاء) فيه لم تتمخض للتأنيث ولا للجمع فأُشبهت (التاء) في (بنات) و(معلمات). أمَّا من منعها الصَّرف فإنَّه يقول: إنَّ التنوين للمقابلة، أي: يُقابل النون التي في جمع المذكر السالم، فعلى هذا غير منصرفة[١]، فتُرفع بالضمّة وتُنصب وتُجرّ بالكسرة ويُزال فيه التنوين نحو: (هذه أذرعاتُ ورأيتُ أذرعاتَ ومررتُ بأذرعاتِ)، أو أن يُرفع بالضمّة ويُنصب ويُجر بالكسرة ويُحذف منه التنوين نحو: (هذه أذرعاتُ ورأيتُ أذرعاتَ ومررتُ بأذرعاتِ)[٢]، وقد رووا بيت امرئ القيس الذي سبق:

تَنَوَّرتُها مِن أَذْرُعاتٍ وَأَهْلُها * بِيَثْرِبَ أَدْنى دَارِها نَظَرٌ عالِي

بكسر (التاء) منوّنة وبكسرها بلا تنوين وبفتحها بلا تنوين، والشاهد فيه قوله: (أذرعات) فإنَّ أصله جمع، ثمّ نُقل فصار اسم بلد، فهو في اللفظ جمع وفي المعنى مفرد، حيث يُروى البيت بالأوجه الثلاثة[٣]، وجوَّز خالد الأزهري هذه الأوجه الثلاثة، وعدَّ ذلك من تداخل اللُّغتين محتكماً في ذلك بما جاء عن العرب في رواية بيت امرئ القيس فقال: "اختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق، فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية، ولم يحذف التنوين، لأنَّه في الأصل للمقابلة فأُستصحب بعد التسمية، وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاةً للجمع، وترك تنوين ذلك مراعاةً للعلمية والتأنيث، وبعضهم يعربه إعراب ما لا

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٨/٢.
(٢) شرح ابن عقيل ٣٧/١ – ٣٨.
(٣) شرح ابن عقيل ٣٧/١ – ٣٨.

ينصرف، فيترك تنوينه، ويُجر بالفتحة مراعاةً للتسمية، فالأول راعى الجمعية فقط، والأخير راعى الاسمية فقط، والمتوسط بين الأمرين، راعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة، وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه، وهذا المسلك يشبه تداخل اللُّغتين، فإنَّه أخذ من الأول النصب بالكسرة، ومن الأخير حذف التنوين فتحصل في المسألة ثلاثة أوجه"[(١)]. القول الثاني: ذكر السيوطي أنَّ الكوفيين يذهبون إلى نصبه بالفتحة مطلقاً، وقال: "وأمَّا رفع هذا الجمع وجرّه فبالضمّة والكسرة على الأصل"[(٢)]، كما يُروى بالوقوف بالسكون على التاء، قال أبو علي الفارسي: "إن كان آخر الاسم تاءً أُلحقت قبلها لجمع المؤنث أُسكنت التاء ولم تغيّرها، فقلت: هذه عرفاتْ ودخلت أذرعاتْ"[(٣)]. واختار ابن السَّرَّاج القول الأول، وهو بذلك تبع إمام النحاة وأستاذه فقال: "وإن يجمع مؤنث قلت: هذا مسلماتٌ، ورأيتُ مسلماتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ تحكى"[(٤)].

تعقيب

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أنَّ الرَّاجح من بين الأوجه الثلاثة التي ذكرها سيبويه، ووافقه النَّحَّاس هو جواز تنوين (أذرعات) إذا سُمى به مؤنثاً، من الرفع بالضمّة مع التنوين والنصب بالكسرة مع التنوين والجرّ بالكسرة مع التنوين وهو الوجه الذي ابتدأ به علماء العربية، وقال عنه المبرّد: "والأجود ما بدأنا به من إثبات التنوين في (أذرعات) ونحوها"[(٥)]، أمّا ما ورد عن بعض الكوفيين في منع الصَّرف، فهذه رواية قليلة، ولا يعتدُّ بالقليل.

---

(١) التصريح ٨٢/١، وانظر: شرح التسهيل ٤٢/١.

(٢) همع الهوامع ٧٧/١ – ٧٨، انظر: شرح المفصّل ١٤٢/١.

(٣) التكملة، أبو علي الفارسي، ص٢٠٧.

(٤) الأصول في النَّحو ١٠٦/٢.

(٥) المقتضب ٣٨/٤.

المسألة الثالثة ـ تعريف العدد .

قال النَّحَّاس: "وتدخل الألف واللام على المعدود نحو: (ثلاثةُ الدراهمِ، ومائة الثوبِ، وألفُ الدينارِ)، قياساً على دخولها على آخر الكسور إذا عُرِّفت نحو: (أخذتُ نصفَ الدراهمِ وربعَ الدينارِ)، ولا نعلم خلافاً في الكسور أنَّ الألف واللام تدخل على الآخر إذا عُرِّفت، فيجب على هذا أن تَردَّ ما اختلفوا فيه على ما اجتمعوا عليه فيُقال: (ثلاثة الدراهمِ ومائة الثوبِ وألف الدينارِ)[١].

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في جواز تعريف العدد أو المعدود، فمنهم من ذهب إلى تعريفه، ومنهم من منع ذلك على ثلاثة أقوال كما يأتي: القول الأول: إجازة تعريف التمييز بالألف واللام إذا كان العدد مفرداً أو مركّباً أو معطوفاً نحو: (في حديقتنا العشرون كرسياً، وقرأتُ الخمسَ عشرة أنشودةً، وأنفقتُ الواحد والعشرين درهماً)، وهو قول ابن عصفور[٢] وعباس حسن[٣] والكوفيون[٤]، قال أبو جعفر النَّحَّاس: "وأجاز الكسائي الخمسة العشر درهماً، وهذا نقضُ ما يقول النحويون"[٥].

القول الثاني: المنع، وهو مذهب ابن مالك وابن يعيش[٦]، والمبرّد[٧]، وابن السَّرَّاج[٨]، قال ابن مالك:

---

(١) عمدة الكتّاب، ص١٧٠.
(٢) المقرب، ابن عصفور ٣١١/١.
(٣) النَّحو الوافي، عباس حسن ٣٤٩/١.
(٤) شرح الكافية الشافية ١٦٧٧/٣، وانظر: شرح المفصّل ١٣١/٢.
(٥) عمدة الكتّاب، ص١٧١.
(٦) شرح المفصّل ١٣١/٢.
(٧) المقتضب ١٤٤/٤، و١٧٥/٢.
(٨) الأصول في النَّحو ٣١١/١.

تعريفُ عددٍ مضافٍ اكتفى * بتعريف ما وقع منه آخِرَا

أي: تقول: ثلاثمائة ألف الدرهم[١]، ووافقهم النَّحَّاس قائلاً: "وإذا عُرِّفت بالألف واللام فقد وقع في ذلك اصطلاحٌ متفقٌ عليه وآخر مختلفٌ فيه، فأمّا المتفق فقولهم: "ما فعلت خمسة الدراهمِ وعشرة الأثوابِ[٢]، وأنشد قول ذي الرّمة[٣]:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسليمُ أَو يَكْشِفُ العَمَى * ثَلاثُ الأَثافِي وَالرُّسومُ البَلاقِعُ

والشاهد فيه قوله: (الأثافي) المعدود حيث جاءت معرّفة بالألف واللام[٤].

قال ابن مالك: "وأجاز الكوفيون استعمال نحو: (الخمسة أثواب) قياساً على ما شذَّ نقله عن العرب، والصحيح الاقتصار على ما سُمع، والصواب التزام تنكير التمييز مطلقاً[٥].

القول الثالث: إدخال الألف واللام على العدد المفرد نحو: (أخذتُ الثلاثةَ الدراهم يا فتى)، والعدد المركّب نحو: (أخذتُ الخمسة عشر الدرهم، وأخذتُ الخمسة العشر الدرهم، وأخذتُ العشرين الدرهم التي تعرف، والمائة الدرهم والخمس مائة الدرهم، والخمس عشر الدرهم)، وهو قول الكسائي[٦] وأبو زيد[١]، وقد أنكره ابن يعيش[٢]،

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٦٧٧/٣.

(٢) عمدة الكتّاب، ص١٧١.

(٣) البيت من بحر الكامل، ديوان ذي الرّمة، ١٢٧٤/٢، الأثافي: القدر الذي تُوضع فيه ثلاثة أحجار، البلاقع: جمع بلقع وهو الخراب وأصله الأرض التي لا شيء فيها، الرسوم: جمع رسم وهو ما بقى من آثار الديار.

(٤) عمدة الكتّاب، ص١٧١، وانظر: شرح المفصّل، ١٣١/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٦٧٧/٣.

(٦) انظر: المقتضب ٣٢٥/١، والإنصاف، ص١٧٦ – ١٧٧، والأصول في النَّحو ١٤/٢.

وقال المبرّد: "وهذا كلّه خطأٌ فاحشٌ وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية لا أن يصيب له في قياس العربية نظيراً، وممّا يبطل هذا القول أنَّ الرواية عن العرب الفُصحاء خلافه"(٣)، كما عارض ابن السَّرَّاج قائلاً: "ولا يجوِّز البصريين هذا لأنّه نقضٌ لأصول الإضافة"(٤).

تعقيب

وممّا سبق يتضح أنَّ الرّاجح هو جواز تعريف المعدود خلافاً للكوفيين والكسائي ووفاقاً لطائفة من البصريين، وأبي جعفر النَّحَّاس، ومنع تعريف التمييز والعدد والمعدود وفاقاً للبصريين، وأبي جعفر النَّحَّاس، وخلافاً للكوفيين، والكسائي وذلك للآتي: أولاً: لأنّه مؤيد بالسماع، وقد صحَّ ما نقله عن العرب. ثانياً: كلَّ ما ورد بشأن تعريف التمييز أو العدد والمعدود معاً؛ موقوفٌ على الرواية الضعيفة، وليس على أصول اللُّغة الفصيحة.

المسألة الرابعة: حذف النون في (لم يكن)

قال النَّحَّاس: "وكتبوا (لم يك) بحذف النون وإثباتها، وجاء بهما القرآن هذا إذا لم يكن بعدها ساكنٌ، فإنْ كان بعدها ساكنٌ، لم يجز إلَّا إثبات النون عند أكثر النَّحويين نحو قولك: لم يكن ابنُك جالساً، ولم يكن الذاهبُ عمرٌو"(٥).

←←←

(١) عمدة الكتّاب، ص١٧١، وانظر: الإنصاف، ص١٧٦ – ١٧٧، أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أحد أئمة الأدب واللُّغة، كان عالماً بالنَّحو من أهل البصرة، وهو من ثقات اللُّغويين، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، سير أعلام النبلاء ٤٩٤/٩، وانظر: إنباه الرواة عن أنباه النحاة ٣٣/٢.

(٢) شرح المفصّل، ١٣١/٢، ١٤/١، والإنصاف، ص١٧٦ – ١٧٧.

(٣) المقتضب ٣٢٥/١.

(٤) الأصول في النَّحو ١٤/٢.

(٥) عمدة الكتّاب، ص١٨٢.

الدِّراسة والتحليل:

اتفق النحاة على مسألة حذف النون في (لم يكن) ولكنَّهم اختلفوا في مسوغات الحذف، ولهم في ذلك قولان بيانهما كالآتي: القول الأول: جواز الحذف إذا أُسكنت النون للجزم، فإذا تحركت النون لم يجز حذفها، تقول: (لم يكُ زيداً منطلقاً)، ولا تقول: (لم يكُ الرجلُ)؛ لأنّها تتحرك هاهنا لالتقاء الساكنين إذا قلت: (لم يكنِ الرجلُ)، وهذا الحذف جائزٌ لا واجب، وهو قول جمهور النَّحويين[١]، ووافقهم النَّحَّاس في ذلك[٢]، حيث قال: "وإنَّما لم يجز حذف النون إذا لقيها ساكنٌ؛ لأنَّ التحريك أولى بها لأنَّها ليست من حروف المد واللين، فلمّا تحرّكت ثبتت"[٣]، وقد استدلوا للجواز في حالة تحريك النون بالسماع، ومن ذلك قوله تعالى: "وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ "[٤] وقوله تعالى:"لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ "[٥]، وقوله تعالى: "وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا "[٦]، "[٦]، وقد خالف يونس وبعض الكوفيين هذه القاعدة المتواترة، وجوَّزوا الحذف قبل الساكن واحتجوا بقوله[٧]:

---

(١) المقتضب ١٦٦/٣ – ١٦٧، وانظر: الأصول في النَّحو ٣٨٣/٢، والكتاب، سيبويه ١٨٤/٤، وشرح المفصّل ٥٤٨/٤، وتلخيص الشواهد وتخليص الفوائد، ص٢٦٨، وشرح الأشموني ٩٥/١.

(٢) عمدة الكتّاب، ص١٨٢.

(٣) المرجع نفسه، ص١٨٢.

(٤) سورة النحل/١٢٠.

(٥) سورة النساء/١٣٧.

(٦) سورة مريم/١٤.

(٧) البيت من بحر الرجز، القائل هو: عبد الله بن الأعلى القرشي، من شواهد الكتاب، سيبويه ٢١٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٣/٣.

وكنتُ إذْ كنتَ إلهِي قَبْلكا * لم يَكُ شيءٌ إلهي وَحْدَكا

والشاهد فيه قوله: (لم يك)، حيث حذف النون قبل الساكن[١]. ومنه قول الشاعر[٢]:

فإنْ لمْ تَكُ المِرآةُ أَبْدتْ وَسَامةً * فقدْ أَبْدتْ المِرآة جبهةَ ضَيْغمِ

والشاهد فيه قوله: (فإن لم تك)، حيث حذف النون في مضارع (كان) المجزوم بالسكون مع أنّها قد وليها حرفٌ ساكن، والوجه الإتمام[٣]. وقد أُجيب على أدلة يونس والكوفيين بأنَّها مخالفةٌ للقاعدة النَّحوية وذلك من وجهين[٤]: أولاً: لأنَّ النون لقيت ساكناً. ثانياً: لأنَّ القياس لا يجيز الحذف إلَّا في الضرورة. القول الثاني: الحذف لكثرة الاستعمال، وهو قول أبي حيّان[٥] وابن مالك[٦]، قال ابن السَّرَّاج: "قولهم: لا أدرِ ولم يك ولم أبلِ، وجميع هذه الأحرف إنَّما حُذفت لكثرة استعمالهم إيَّاها في كلامهم؛ وإنَّما كثر استعمالهم لهذه الأحرف للحاجة إلى معانيها كثيراً، لأنَّ (لا أدري) أصلٌ للجهالات و(يكون) عبارة عن الزمان و(أبالي) مستعملة فيما لا يُكترث به، وهذه أحوال تكثر، فيجب أن تكثر الألفاظ التي يُعبَّر بهنّ عنها"[٧]، ومن شواهدهم

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٥٧٣/٣، وانظر: سر صناعة الإعراب ١٩٥/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للخنجر بن صخر الأسدي، انظر: خزانة الأدب ٣٠٤/٩، وسر صناعة الإعراب ١٩٥/٢، وشرح الأشموني ٢٥١/١، وشرح التصريح ٩٦/١، وبلا نسبة في تلخيص الشواهد، ص٢٦٨.

(٣) المقتضب ١٦٦/٣ – ١٦٧، وقد رواه ابن جني: فإلا تكن المرآة.

(٤) ارتشاف الضرب ١١٩٣/٣، وانظر: سر صناع الإعراب ١١١/٢.

(٥) ارتشاف الضرب ١١٩٣/٣.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص٢٣١.

(٧) الأصول، ابن السّراج ٣٤٣/٢.

شواهدهم قول أم حارثة لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : "فَإِنْ يَكُ فِي الْجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ "[1]، والأصل: يكون، ثمّ جُزم فصار (يكن) ثمّ حُذفت نونه لكثرة الاستعمال فصار (يكُ)[2].

تعقيب

وممّا سبق يتضح أنَّ الرَّاجح في المسألة هو جواز الحذف وفقاً للقاعدة النَّحوية المطّردة، وهو القول المشهور، خلافاً لما ذهب إليه يونس وبعض الكوفيين وذلك لآمرين: أولاً: لأنّه مؤيّد بالشواهد السماعية الكثيرة. ثانياً: لأنَّ الدليل الذي بُنى عليه في تجويز قاعدة الحذف لكثرة الاستعمال قد يحمل أصحابه إلى تجاوزها، فليس كلّ ما كثر استعماله حُذف، فمن حذف في (لم يكن) بغير القاعدة قد يضطره هذا الحذف في أمثالها ومن يحذفون لكثرة الاستخفاف يجعلون ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام[3].

المسألة الخامسة: (ممَّا وعمَّا وفيما) بين الوصل والفصل

قال النَّحَّاس: "وأمَّا كَتْبِهم (ممَّا وعمَّا وفيما) موصولة في كلّ موضعٍ فغلطٌ لم يُجزِ على الأصل ولا اصطلاحٌ قديم" [4].

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في كَتْبِهم لـ(ما) موصولة بحروف الجرّ (عن ومن وفي)، أو مفصولة عنها على ثلاثة مذاهب كما يأتي: الأول: أنَّها تُكتب مفصولة على قياس ما

---

(١) صحيح البخاري ٩٨/٥.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٣١.

(٣) الكتاب ٢٦٦/١، وانظر: المقتضب ١٦٧/٣.

(٤) عمدة الكتّاب، ص١٨٧.

هو من كلمتين، وهو مذهب ابن عصفور، ووافقه السيوطي قائلاً: "وهو الأرجح لأنَّ الأصل (من ما)" [١]. الثاني: أنَّها تُكتب متصلة معها لأجل الإدغام نحو: (رغبتُ عمَّا رغبتَ عنه، وعجتُ ممَّا عجبتَ منه، وفكرتُ فيما فكرتَ فيه)، وهذا مذهب ابن هشام الأنصاري[٢] وابن قتيبة[٣] والمتأخرين من النحاة[٤]، واستدلوا بقوله تعالى: "وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ"[٥]، وهذا على اعتبار (ما) موصولة ولكن أُدغمت، وقد خطّأه أبو جعفر النَّحَّاس بقوله: "لو وجب أن يكون الإدغام علة للوصل لكُتبت الشمس بغير (لام)، وهذا ما يتفاحش ويخرج عن الغاية"[٦]. المذهب الثالث: أنْ تُكتب مفصولة إذا كانت بمعنى (الذي)، وهو قول ابن السَّرَّاج[٧]، وابن درستويه[٨]، درستويه[٨]، والصولي[٩]، ولكنَّهم اختلفوا في وصل وفصل (في) على قولين[١٠]: القول القول الأول: فصل (في) عن (ما)، تقول: (رغبتُ في ما عند الله)، لأنَّها بمعنى (الذي)، أمَّا إذا جاءت (ما) المؤكّدة التي لا صلة لها بعد (في) جاز وصلها بها.

---

(١) همع الهوامع ٤٧٣/٣.

(٢) أوضح المسالك ٥٨/٣ – ٥٩.

(٣) أدب الكاتب، ابن قتيبة، ص٢٤١.

(٤) كتاب قواعد الإملاء، عبد السلام هارون، ص٥٨، وانظر: المطالع النصرية، الشيخ نصر الوفائي الهورني، ص٥١.

(٥) سورة إبراهيم/٤٢.

(٦) عمدة الكتّاب، ص١٨٤.

(٧) كتاب الخط، ابن السرّاج، ص١٣٠، وانظر: شواهد التوضيح، ص٣١.

(٨) الكتاب، درستويه، ص٥١ – ٥٢.

(٩) أدب الكاتب، الصولي، ص٥٩.

(١٠) أدب الكاتب، الصولي، ص٥٩، وانظر: شرح المقدمة الجزرية، طاشي كبرى زاده، ص١٣١، وابن الناظم، الحواشي المفهمة، ص٤٩،

القول الثاني: عدم فصلها وإنْ جاءت بمعنى (الذي) كما في قوله تعالى: "وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ "(١).

تعقيب

وممَّا سبق يترجّح أنَّ (ما) لا تُكتب مع حروف الجرّ موصولة في كلّ موضعٍ وذلك لأنَّ من ذهب إلى كتابتها بالإدغام محتجاً بخط المصحف، فلا معنى له لأنَّه قد كُتب في المصحف: "إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ "(٢)، مفصولاً على ما يجب؛ لأنَّ (ما) بمعنى (الذي)(٣)، فالأوفق أن يُقال: تُفصل (ما) عن هذه الحروف إذا كانت اسماً، أمّا إذا كانت حرفاً وُصلت، كما في قوله تعالى: "عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ "(٤).

المسألة السادسة: أمَّا بعدُ

قال أبو جعفر النَّحَّاس: "أنَّ معنى (أمَّا بعدُ): مهما يكن من شيء"(٥)، وقال: "ولهذا لم يجز النحويون في أوَّل الكلام (أمَّا بعد)؛ لأنَّها إنَّما ضُمت لما حُذف منها ممّا يرجع إلى ما تقدّم، فإنْ كتبَ كاتبٌ: (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، أمَّا بعد: فقد كان كذا وكذا)، فمعناه: أمَّا بعد قولنا: بسم الله فقد كان كذا وكذا، وأنَّه قد كان؛ فإنّها لا تقع إلَّا بعد ما ذُكر"(٦).

---

(١) سورة يونس/١٩.
(٢) سورة الأنعام/١٣٤.
(٣) عمدة الكتّاب، ص١٨٤.
(٤) سورة المؤمنون/٤٠.
(٥) عمدة الكتّاب، ص٢٣٨.
(٦) المرجع نفسه، ص٢٣٩.

الدِّراسة والتحليل:

المشهور عند النحاة أنَّ كلمة (أمَّا) مفصولة عن (بعد) بأنَّها حرف تفصيل، وهي تقوم مقام أداة الشرط وفعل الشرط معاً، ولذلك جاء تفسير أهل اللُّغة وعلى رأسهم سيبويه لـ(أمَّا بعد) بـ(مهما يكن من شيءٍ)، وهذا يعني أنَّها قد قامت – في آنٍ واحد – مقام (مهما) وهي أداة الشرط، ومقام (يكن) وهي فعل الشرط ومتممٌ لمعناه(١). أمَّا جواب (أمَّا) الذي يأتي تالياً لـ(الفاء) الواقعة في جواب الشرط، وهو المقصود بالتفصيل ومثاله: (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ)، والأصل أنَّ هذه (الفاء) الواقعة في جواب الشرط قبل (زيد)، لأنَّ (زيداً) هنا جزءٌ من جواب الشرط فهو المبتدأ، ولكن (الفاء) أُخّرت إلى الخبر، والأصل هو: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ، وهذا المعنى هو ما أشار إليه ابن مالك بقوله(٢):

أمَّا كمَهمَا يَكُ مِن شَىءٍ وَفَا * لِتِلوِ تِلوِهَا وُجُوباً أُلِفَا

وقد صرَّح أبو جعفر بما معناه بأنَّ هنالك اتفاقاً على ضرورة مجيء (الفاء) بعد (أمّا)؛ لأنَّ (أمَّا) لا عمل لها إلَّا اقتضاء (الفاء) واكتسابها؛ فإنَّ (الفاء) تصل بعض الكلام ببعض وصلاً لا انفصال بينه ولا مهلة فيه، ولمّا كانت (أمَّا) فاصلة أتيت بـ(الفاء) لترد الكلام إلى أوّله(٣). أمَّا كلمة (بعد) فهي ظرفٌ من ظروف الغايات التي ينتهي عندها الأمر المراد، فإذا قلت مثلاً: (سأتحدث بعدك أو بعد حديثك) فهذا معناه: أنَّه عندما ينتهي حديثك سأتحدث، فهي تقع في غاية حديثك ومنتهاه(٤)، وسيأتي

(١) الكتاب، سيبويه ١٣٧/٣.
(٢) شرح ابن عقيل ٢٥/٤.
(٣) عمدة الكتّاب، ص٢٣٨.
(٤) بحوث في اللُّغة، بروفيسور علي أحمد بابكر، ص٤٢.

تفصيل ذلك. وقد أجاز الفرّاء (أمَّا بعداً) بالنصب والتنوين، كما أجاز (أمَّا بعدٌ) بالرفع والتنوين، وأنشد[1]:

ونحن قَتَلنا الأُسدَ أُسدَ شَنُوءةٍ * فما شرِبُوا بعداً على لَذَّةٍ خَمراً

كما أجاز غيره (أمَّا بعدَ) بفتح الدَّال وقد ردَّ النَّحَّاس الوجهين بقوله: "وهذا الذي أجازوه غير معروف، والبيت الذي أنشده الفرّاء لا حجةَ فيه؛ لأنَّه مستقيمٌ في الوزن بغير تنوين"[2].

تعقيب

ممَّا سبق يتضح أنَّ الرَّاجح هو ما ذهب إليه النَّحَّاس موافقاً الجمهور وفي طليعتهم سيبويه وابن مالك، أمَّا اعتراضه على قول الفرَّاء في نصب وتنوين (بعد) فهو دليلٌ على أنَّ صيغتها المعلومة والمستخدمة البناء على الضمّ لشبهها هنا بالحرف، وهذا ما درج عليه العلماء في كلامهم[3].

المسألة السابعة: إعراب (سلامٌ عَليْكُم)

قال النَّحَّاس: "إنَّ الاختيار في (سلامٌ عليكُم) الرفع، وإن كان فيه معنى المنصوب إلَّا أنَّ معناه في الرفع أعم؛ لأنَّه اسمٌ في معنى المصدر، إذ ليس المراد: أفعلُ فعلاً"[4].

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤١/٣، وهو منسوب إلى النابغة الذبياني في شرح الكافية الشافية ٩٦٥/٢، في ديوانه، ص٤٥، ونسبه صاحب الخزانة إلى يزيد بن الصعق ٢٠٤/١.

(٢) عمدة الكتّاب، ص٢٣٩، وانظر: شرح الكافية الشافية ٩٦٥/٢.

(٣) القاموس المحيط، مادة (بعد)، وانظر: مختار الصحاح، الرازي ٤٠٤/٢.

(٤) عمدة الكتّاب، ص٢٤٣.

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في توجيه (سلام عليكم)، أهي مرفوعة أم منصوبة، على فريقين: الفريق الأول: اتفق أصحابه على رفع (سلام) ولكنَّهم اختلفوا في مسوغات الرفع كما يأتي: أولاً – رفع (سلام)؛ لأنَّه ممَّا لا تدخل عليه الأفعال ما لا يتصرَّف نحو: (طُوبى للمؤمن، وويلٌ للكافر)، وهو قول ابن مالك وطائفة من النحاة(١). ثانياً – رفع (سلام عليك) لأنّه يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء نحو: (ويلٌ لك ووَيحٌ لك وخيرٌ لك، وشرٌّ لك، ولعنةُ الله على الظالمين)، فهذه الحروف كلّها مبتدآتٌ مبنيٌ عليها ما بعدها، وهو قول سيبويه(٢)، والمبرِّد. قال المبرِّد: "ومسوغ رفعه؛ لأنَّه اسمٌ في معنى المصدر، ولو كان على (سلم) لكان (تسليماً)؛ فإن كانت هذه المصادر معارف، فالوجه الرفع ومعناه كمعنى المنصوب ولكن يُختار فيه الرفع لأنَّه كالمعرفة، ومن المعرفة الابتداء كقولك: الحمدُ لله ربّ العالمين"(٣).

ثالثاً – إنَّ المبتدأ في قولهم: (سلامٌ عليك) وفي قولهم: (شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ)(٤)، وقوله تعالى: "سَلَٰمٌ عَلَيۡكَۖ سَأَسۡتَغۡفِرُ لَكَ رَبِّيٓۖ "(٥)، وقوله: "وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ "(٦)، في

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك ٣/٣٩٦.

(٢) الكتاب، سيبويه ١/٣٣٠.

(٣) المقتضب، المبرّد ٣/٢٢١.

(٤) مجمع الأمثال ١/٣٧٠، يقال أهره: إذا حمله على الهرير، وذو الناب: السبع، ويضرب هذا المثل في ظهور آمارات الشر ومخايله.

(٥) سورة مريم/٤٧

(٦) سورة المطففين/١.

جميع هذا نكرة مقدّمة، وهو قول ابن جني[١]. رابعاً – أنَّ (سلامٌ عليك) و(ويلٌ لـه)[٢] و(أمتٌ في حجر لا فيك)[٣]؛ جاز فيه الرفع لأنَّه دعاء ومسألة أي: ليسلم الله عليك، وليلزمه الويل، وليكن الأمت في الحجارة لا فيك[٤]. خامساً – يُرفع (سلام)، لأنَّه قد أصبح خبراً محضاً بإسقاط الألف واللام كما في قولك: (عليك دينٌ وفي الدار رجلٌ)، وإن صار خبراً بطلَ معنى التحية والدعاء، وهو قول السهيلي[٥]، وقال الصولي: "وإنَّما كتبوا في أوَّل الكلام: سلامٌ عليكم؛ لأنَّ النكرات أوائل الأشياء والمعارف الثواني، فافتتحوا بالنكرة، فإذا ردُّه عرَّفوا فقالوا: السلامُ عليك، فعرَّفوه بـ(ألف ولام)، أي: هذا ذاك الأول، كقولك في الكلام: مرَّ بي رجلٌ فكان من أمره كذا وكذا ثمَّ قال لي: الرَّجل فعرفت أنَّه ذلك الذي ابتدأت بذكره[٦]. أمَّا الفريق الثاني: وهو القائل بجواز النصب بالنظر إلى معاني هذه المصادر، فإن كان الموضع بعدها أمراً أو دعاءً، لم يكن إلَّا نصباً، أي: أنَّ كلَّ ما كان مشتقاً من فعلٍ؛ فالاختيار فيه النصب نحو: شقياً لك، وإليه ذهب المبرّد[٧]، وأبو عمرو بن العلاء ويونس وعيسى بن عمر الجرمي[٨].

---

(١) الخصائص، ابن جني ٣١٩/١.

(٢) لسان العرب، ٧٣٨/١١، ويلٌ له: دعاء بالويل، أي: قبحاً له.

(٣) لسان العرب، ٥/٢، الأمت: الطريقة الحسنة وقيل: العوج، أي: ليكن الأمت في الحجارة لا فيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي مما يوصف بالخلود والبقاء.

(٤) الخصائص، ابن جني ٣١٩/٣.

(٥) نتائج الفكر في النَّحو، السهيلي، ص٣٢١.

(٦) أدب الكاتب، الصولي، ص٢٢٦.

(٧) المقتضب، المبرّد ٢٢١/٣.

(٨) شرح التسهيل، ابن مالك ٣٩٦/٣.

تعقيب

وممّا سبق يتضح أنَّ الرَّاجح ما ذهب إليه النَّحَّاس موافقاً رأي الجمهور، لأنَّ الأشهر والأزهر في (سلام عليك) أن يكون مرفوعاً إذ لم يرد منصوباً في كلام العرب ومقصوداً به التحية إلَّا نادراً.

المسألة الثامنة ـ بناء وإعراب (قَبْلُ وبَعْدُ)

قال أبو جعفر النَّحَّاس: "إنَّ الصحيح هو بناء (قبل وبعد)، بحجة أنَّهما يُعرَّفان بالألف واللام أو الإضافة إلى معرفة أو التسمية، أي: أنَّهما عُرِّفا بغير تعريف الأسماء"(١).

الدِّراسة والتحليل:

المشهور عند النحاة أنَّ (قبل وبعد) إذا كانتا غايتين لا يُعربا، وقد اختلفوا في وجوب إعرابهما وبنائهما، أمَّا إعرابهما فعلى ثلاثة صور(٢): إحداها: أنْ يُصرَّح بالمضاف إليه كما تقول: جئتُ قبلَك وبعدَك، ومن قبلِك ومن بعدِك، وجئت قبلاً وبعداً كما تقول: أولاً وأخيراً(٣)، كـ(جئتُك بعدَ الظهرِ) و(قبلَ العصرِ) و(من قبلِه) و(من بعدِه). الثانية: أن يُحذف المضاف إليه ويُنوى ثبوت لفظه، فيبقى الإعراب وترك التنوين كما لو ذُكر المضاف إليه كقوله(٤):

---

(١) عمدة الكتّاب، ص٢٤٣.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ١٣٨/٣.

(٣) المقتضب، المبرّد ١٧٥/٣، والكتاب، سيبويه ٢٨٩/٣، وينظر: شرح ابن عقيل ٣٤/٣ – ٣٥.

(٤) البيت من الطويل، لم يُعز إلى قائلٍ معيّن، من شواهد أوضح المسالك ١٣٨/٣، المولى: ابن العم أو السيّد أو المسود، والمراد هنا: القريب، عطفت: أمالت وأورقت، البحر المحيط ١٦٢/٧.

ومِنْ قَبْلِ نادى كلُّ مَوْلى قَرَابةٍ * فما عَطَفتْ مَوْلًى عليه العَواطِفُ

أي: ومن قبل ذلك، والشاهد فيه: (ومن قبل) فإنَّ الرواية بجرّ (قبل) من غير تنوين، أمّا الجرّ فلأنّه معرب، وأمّا ترك التنوين فلأنَّ المضاف إليه منوي ثبوت لفظه، أي: ومن قبل ذلك. الثالثة: أن يُحذف ولا يُنوى شيءٌ، فينبغي الإعراب، ولكن يرجع التنوين لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم: (من قبلٍ ومن بعدٍ) بالجرّ والتنوين[1] ومنه قوله[2]:

فساغَ لي الشَّرابُ وكنتُ قَبلاً * أكادُ أغصُّ بالماءِ الحَميمِ

والشاهد فيه قوله: (قبلاً) حيث قطعه عن الإضافة نيةً، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه، ولذلك أُعرب منوّناً منصوباً على الظرفية، وهو تنوين التمكين اللاحق للأسماء المعربة[3]، ومنه قوله[4]:

ونحنُ قَتَلنا الأُسدَ أُسدَ شَنُوءةٍ * فما شَرِبُوا بَعْداً على لَذَّةٍ خَمْرا

والشاهد فيه قوله: (بعداً) حيث وردت منوّنة منصوبة على الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً[5]. وقد تلاحظ أنّهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً، ولذلك نُوِّنا، ومعرفتان في الوجهين معاً[6]. أمّا بناؤهما فعلى ثلاثة

---

(١) البحر المحيط ١٦٢/٧.

(٢) البيت من بحر الطويل، ديوان النابغة الذبياني، ص١١٨، ساغ: حلّ ولان، أغص: فعل مضارع من الغصص، أي: ينحبس عنه الطعام.

(٣) أوضح المسالك ١٣٨/٣.

(٤) البيت من الطويل، ولم ينسب إلى قائل معين، من شواهد أوضح المسالك ١٤١/٣، أُسد شنوءة: حي من اليمن أبوهم الأسد.

(٥) شرح الكافية الشافية، ٩٦٥/٢.

(٦) أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري ١٤٢/٣.

وجوه[١]: أحدها: أن تُبنيا على الضمّ إذا حُذف المضاف إليه ونُوى معناه دون لفظه نحو قوله تعالى: "لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ"[٢]، من غير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده، فـ(بعد) هنا ظرف مبني على الضمّ في محل نصب، وذلك لحذف المضاف ونية معناه، وقد علّل النَّحويون البناء لشبه (قبل وبعد) بالحرف في الاحتياج إلى ذلك المحذوف[٣]، أمّا إذا ذُكر المضاف إليه أو حُذف ونُوى لفظه، فإنَّ ذلك يبعده عن الشبه بالحرف؛ لأنَّ الإضافة من خصائص الأسماء لا الحروف[٤]. الوجه الثاني: وعليه الفرّاء، قال الفرّاء: "ولم تُفتحا ولم تُكسرا؛ لأنّهما متضمنتا معنيين: معناهما ومعنى ما بعدهما، فأُعطيتا نقل الحركات لهذا المعنى"[٥]. الوجه الثالث: إذا كانتا غايتين لم يُعربا، وهو رأي ابن مالك[٦]، والمبرّد[٧].

تعقيب

وممّا سبق يتضح أنَّ ما ذهب إليه النَّحَّاس من أنَّ الصحيح هو بناء (قبل وبعد) هو الأقوى، لأنَّ هذا عليه جمهور النَّحويين، إذ الرَّاجح أنَّهما إذا جاءا نكرتين أو كانا مضافين يُعربان أو يُنوّنان إذا قطعا عن الإضافة، وإذا لم يُضافا أو حُذف المضاف إليه ونُوى معناه دون لفظه، بُنيا على الضمِّ.

---

(١) أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري ١٤٣/٣، وانظر: شرح ابن عقيل ٣٥/٣.

(٢) سورة الروم/٤.

(٣) أوضح المسالك ١٤٣/٣.

(٤) عمدة الكتّاب، ص٢٤٣، وانظر: بحوث في اللُّغة، بروفيسور أحمد محمَّد بابكر، ص٤٣.

(٥) عمدة الكتّاب، ص٢٤٣.

(٦) أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري ١٣٨/٣.

(٧) المقتضب، المبرّد ١٧٨/٣.

المسألة التاسعة ـ الاسم الواقع بعد (مذْ) و(مُنذ) .

قال النَّحَّاس: "و(مُذ) تخفض ما أنت فيه، وترفع ما مضى، و(مُنذ) تخفض ما مضى وما أنت فيه، وهذا من النَّحو الكتابي الضعيف"(١).

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في توجيه الاسم بعد (مُذ) و(مُنذ) في قولهم: (ما رأيتُه مُذ يومان، وما رأيتُه مُنذ يومان) على ستةِ أقوال:

القول الأول ـ أنَّ (مُذ) و(مُنذ) مبتدآن، والمرفوع بعدهما خبرٌ لهما، فيكون تقديرهما في النكرة (الأمد) وفي المعرفة (أول الوقت)، والتقدير على ذلك: أمدُ انقطاع الرؤية يومان، أو بيني وبين رؤيته يومان، وهو قول ابن السَّرَّاج(٢)، وابن عقيل(٣) ، وجمهور البصريين(٤)، قال ابن عقيل: "وتُستعمل (مُذ) و(مُنذ) اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً نحو: (ما رأيتُه مُذ يوم الجمعة)، فـ(مُذ) اسم مبتدأ وخبره ما بعده وكذلك (مُنذ)"(٥). القول الثاني ـ أنَّه مرفوعٌ على الابتداء و(مُذ) و(مُنذ) الخبر، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان، وهو قول المبرّد(٦) والزجاجي(٧) وابن السَّرَّاج(٨) وطائفة من البصريين(٩). القول الثالث ـ أنَّه فاعلٌ لفعلٍ محذوف، فإذا قلت: (ما رأيتُه

---

(١) عمدة الكتّاب، ص٢٦٤.
(٢) الأصول في النَّحو ١٣٨/٢.
(٣) شرح ابن عقيل ١٥/٣ – ٢٤/١٦.
(٤) انظر المقتضب ٣٠/٣، والإنصاف ٣١٦/١.
(٥) شرح ابن عقيل ١٥/٣ – ١٦.
(٦) المقتضب ٣١/٣، ٣٨٢/١.
(٧) كتاب الجمل في النَّحو، ص١٤٠.
(٨) الأصول في النَّحو ١٣٨/٢.
(٩) ارتشاف الضرب ١٤١٨/٣، والجنى الداني، ص٥٠٢.

رأيتُه مُذ يومان، ومُنذ يومان)، تقديره: ما رأيتُه مُذ مضى يومان، أو كان يومان، وهو مذهب الكسائي[١] والكوفيين[٢] واختاره ابن مالك[٣]، وقد ردَّه ابن الأنباري قائلاً: "وأمَّا "وأمَّا قولهم: إنَّ الرفع اعتباراً بـ(إذ)، وهذا باطلٌ؛ لأنَّ الحرفين إذ رُكّبا بطل عمل كلّ واحدٍ منهما مفرداً وحدث حكمٌ آخر"[٤].

القول الرابع ـ أنّه مرفوعٌ على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: ما رأيتُه مُنذ الزمان الذي هو يومان، وهو قولٌ منسوبٌ إلى الفرّاء[٥] وبعض الكوفيين[٦]، قال الفرَّاء: "فإذا قلت: ما رأيتُه مُذ يومان أو مُنذ يومان، فالتقدير فيه: ما رأيتُه من الذي هو يومان، فحُذف (هو) الذي هو المبتدأ وبقى الخبر الذي هو (يومان)، وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائزٌ كقولك: الذي أخوك زيدٌ، أي: الذي هو أخوك"[٧]، وعارضه ابن الأنباري زاعماً أنَّ حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول لا يجوز في نحو: (الذي أخوك زيدٌ)، أي: الذي هو أخوك، وإنَّما هذا جوازٌ ضعيف إذا طال الكلام مثل: أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً[٨]. القول الخامس: أنَّ الاسم بعدهما مخفوضٌ، فهما حرفا جرٍّ بمعنى (من) إن كان المجرور ماضياً نحو: (ما رأيتُه مُذ يومِ الجمعة)، وهذا

---

(١) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور ١٥١/٢.

(٢) الإنصاف ٣٨٢/١، وشرح التسهيل ٢١٧/٢، وارتشاف الضرب ١٤١٨/٣.

(٣) الإنصاف ٣١٦/١ – ٣١٧.

(٤) المرجع نفسه ٣١٦/١.

(٥) انظر: الإنصاف ٣١٦/١.

(٦) انظر: الإنصاف ٣١٦/١، وارتشاف الضرب ١٤١٨/٣، والجنى الداني، ص٥٠٢، والمغني، ص٣٢٨.

(٧) مغني اللبيب ٣٢٣/١، وانظر: شرح التصريح ٦٥٧/١.

(٨) الإنصاف ٣١٦/١.

قول ابن عقيل[١] والسيوطي[٢] وابن يعيش، قائلاً: "أمَّا (مُذ) و(مُنذ) فيكونان اسمين ويكونان حرفين، فإذا كانتا اسمان؛ رفعت ما بعدهما، وإذا كانتا حرفين؛ جرّتا ما بعدهما"[٣]، ومن جرّ (مُنذ) للماضي قول امرئ القيس[٤]:

قِفا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبيبٍ وَعِرْفانِ * وَرَبْعٌ عَفَت آثارهُ مُنذُ أَزْمانِ

والشاهد فيه قوله: (مُنذ أزمان)، حيث جرَّت (مُنذ) الاسم بعدها[٥]. ومثال جرّ (مُذ) قول زهير:[٦]

لِمَنْ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ؟ * أَقْوَيْنَ مُذ حِجَجٍ وَمُذ دَهْرِ

والشاهد فيه قوله: (مُذ حِججٍ)، حيث جرَّت (مُذ) الاسم بعدها[٧].

تعقيب

وممَّا سبق يتّضح أنَّ ما ذهب إليه البصريون ووافقهم فيه النَّحَّاس من أنَّ الاسم الواقع بعد (مُذ) و(مُنذ) خبرٌ لهما، هو الأرجح بخلاف القول إنَّه مرفوعٌ على الابتداء أو إنَّه مرفوعٌ على الفاعلية لفعلٍ محذوف، أو أنَّ الاسم مخفوضٌ بهما لأنَّهما حرفا جرٍّ، فكلّ ما ذُكر مخالفٌ للأصل ولا يخلو من التكلُّف الذي لا حاجة له.

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/١٦.

(٢) همع الهوامع ٢/١٦٧.

(٣) شرح المفصّل ٤/٥٠٧.

(٤) البيت من الطويل، ديوان امرئ القيس، ص١٤.

(٥) همع الهوامع ٢/١٦٧.

(٦) البيت من الكامل، ديوان زهير، ص٥٤، لمن الديار: استفهام للتعجب من شدة خراب هذه الديار، الحجج: الواحدة حجة: السنة، الدهر: الأمد الممدود، وقد جاءت رواية البيت: (ومن شهر)، القنة: رأس الجبل، الحجر: اسم ديار ثمود، أقوين: أقفرن وخلون.

(٧) ينظر: همع الهوامع ٢/١٦٧.

المبحث الثاني: المسائل الصَّرفية

المسألة الأولى ـ حذف الألف في (بسم الله الرحمن الرحيم)

قال النَّحَّاس: "حُذفت الألف في (بسم الله الرحمن الرحيم)؛ لأنَّها ألف وصل، والدليل على ذلك: (سُمّى)[١].

الدِّراسة والتحليل:

أجمع النحاة على حذف الألف في الخط من (بسم الله الرحمن الرحيم) واختلفوا في علة هذا الحذف على قولين كما يأتي:

القول الأول ـ ذهب السيوطي[٢] وأكثر النّحويين[٣] إلى أنَّ الألف في (بسم الله الرحمن الرحيم) حُذفت لكثرة الاستعمال وكان القياس أن تُكتب (باسم) بالألف كما تُكتب (بابن)، فحملهم كثرة الاستعمال ومعرفة المعنى؛ لأنَّه يُقال: بدأت بسم الله، فحُذفت (بدأت) ثمّ حُذفت الألف في الخط استغناءً عنها بـ(باء) الإلصاق، بخلاف قوله تعالى: "ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ"[٤]، ولا يجوز أن يُفعل ذلك بغيره ولا به مع غير الباء وغير الله عزّ وجلّ؛ لأنَّه شاذٌ على القياس[٥]. القول الثاني: ذكر النَّحَّاس أنَّ الأخفش – من الكوفيين – روى أنَّها حُذفت لأنَّها ليست في اللفظ، أو لأنَّ الباء لا يُوقف عليها[٦]، فكأنّها والاسم شيءٌ واحد، وحكى بعض العرب أنّها لم تُحذف في

---

(١) عمدة الكتّاب، ص٦٦.

(٢) همع الهوامع ٣/٤٧٠.

(٣) التبيان، الطوسي ١/٢٤، وانظر: أدب الكاتب، الصولي ١/٣٥، والكتاب، سيبويه ٣/١٦٥.

(٤) سورة العلق/١.

(٥) علم العربية، ابن درستويه، ص١١٩.

(٦) عمدة الكتّاب، ص٦٧.

البسملة وإنَّما كُتبت على لغة من يقول: (سمِ الله)، والأصل: (بسم الله) ثمّ خُفف على حدّ قولهم في: (إبل) (بِل)، واُلتزم التخفيف[١]. وقد ردَّ النَّحَّاس ذلك بأنَّ ما ورد عن الأخفش غير صحيح؛ لأنَّه لا يُقاس على المحذوفات وإنَّما تسلم في مواضعها، كما أنّ ذلك يلزمه أن يحذف إذا قال: (اسمك كاسمي؛ لأنَّه ليس في اللفظ ألف)[٢]، كما خطّأه – أيضاً – أبو حيّان الأندلسي بقوله: "والأحسن جعل اللفظ على اللُّغة الفصيحة، إذ لو كان حذف الألف لتلك اللُّغة؛ لجاز إسقاط الألف في جميع المواضع وليس كذلك"[٣]. وقد علّل السهيلي أنَّ الحذف ليس لتخفيف اللفظ كما زعم بعض النحاة، إذ لو كان ذلك لجاز إظهاره وإضماره، قال: "وقولنا: بسم الله في معنى الخبر، لأنَّه متعلق بفعلٍ مضمر تقديره: أبدأ أو بدأت"[٤]، وهذا التعليل يتفق مع طبيعة هذا الحذف كما أجمع العلماء على ذلك، وقد وافقه في هذا القول الإمام الصولي[٥] والنَّحَّاس[٦].

تعقيب

وممّا سبق يتضح أنَّ مسألة حذف الألف من (بسم الله الرحمن الرحيم) هو القول الأقوى والأظهر وذلك للآتي: أولاً: لأنَّ هذا ما عليه جمهور العلماء، إذ لم يرد في السماع غير ذلك.

---

(١) همع الهوامع ٣/٤٧٠.
(٢) عمدة الكتّاب/٦٧.
(٣) همع الهوامع ٣/٤٧٠.
(٤) نتائج الفكر في النَّحو، ص٤٣.
(٥) أدب الكاتب ١/٣٥.
(٦) عمدة الكتّاب، ص٦٧.

ثانياً: أنَّ الألف لا تُحذف إلَّا إذا اقترنت بحرف الجرّ (الباء)، وتبعاً اسم الجلالة (الله)، وما دون ذلك فهو غير صحيح[١]. ثالثاً: كلّ ما أقرَّه بعض الكوفيين – ما عدا الكسائي والفرَّاء – من حذف الألف مطلقاً؛ لا يتناسب مع طبيعة اللُّغة، حيث عارضه النَّحَّاس موافقاً جمهور النحاة[٢].

المسألة الثانية ـ النسب إلى (شية) .

قال النَّحَّاس: "فإن كان ثاني الاسم حرف مد ولين، لم يجز في النسبة إلَّا الرد لا اختلاف في ذلك، نحو قولك في النسبة إلى (شيةٍ) وشيِيٌّ، هذا قول الأخفش، وقال سيبويه: "وشوِيٌّ، حرّك الشين وإن كان أصلها السكون ليدل على أنَّها كانت متحركة في (شية)"[٣].

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في النسب إلى (شية) على ثلاثة أقوال ذكرها النَّحَّاس، وقد أضاف ابن منظور قولاً رابعاً نسبه للفرَّاء[٤]: القول الأول ـ ذهب الخليل وسيبويه وتبعهم النَّحَّاس إلى أنَّ النسب إليها (وشوِيٌّ) تُزاد في أوّله الواو لأنَّ أصله: وشية، وحُرّكت الشين لأنّها كانت متحركة في (شية) وفُتحت لخفة الضمّة، وأُبدلت من الياء واواً لاجتماع الياءات[٥]، وهو قول المبرّد والجمهور[٦]، قال المبرّد: "إذا نسبت إلى

(١) انظر: همع الهوامع ٤٧٠/٣، والبحر المحيط ٢٧/١.
(٢) عمدة الكتّاب، ص٦٨.
(٣) عمدة الكتّاب، ص٨٥.
(٤) لسان العرب ٤٦٢/٣.
(٥) عمدة الكتّاب، ص٢٥٢.
(٦) انظر: الكتاب ٣٦٥/٣، والتكملة، ص٥٥، وشرح ابن عقيل ٧٦/٤.

(شية) فلابدَّ من الرد؛ لأنّه على حرفين أحدهما حرف لين، فإذا نسبت إليه حذفت الهاء فيُقال: وشوِيٌّ؛ لأنّه الرد لم يغيِّر الحرف عن حركته"[١].

القول الثاني ـ ذهب الأخفش إلى أنّ النسب إلى (شية) وِشيِيٌّ، بإبقاء ما أصله السكون ساكناً، وقال: "إذا رددت ما ذهب من الحرف رددته إلى أصله وتثبت الياء لسكون ما قبلها"[٢]. القول الثالث ـ ذهب يونس إلى أنَّ النسب إليها (وِشوِيٌّ) قياساً على (ظبي) تقول: ظبويٌّ كما تقول: ظبييٌّ[٣]. القول الرابع ـ ذهب الفرّاء إلى النسب في (شية) شيويٌّ، برد المحذوف كما تُرد في (عُدِي) فتقول: عدِوِيٌّ، وقد ردّه ابن منظور[٤]، ويرى ابن الغياث أنَّ ذلك شاذاً وليس فيه ردّ المحذوف كما يقول الفرّاء، إذ إذ لو كان رداً لكان في موضعه بل هذه زيادة واو في موضع التغيير على غير قياس كالعوض عن المحذوف[٥].

تعقيب

إنَّ ما ذهب إليه النَّحَّاس من أنَّ النسبة إلى (شية) وِشَوِيٌّ هو الأقوى؛ لأنَّ هذا الرأي هو ما عليه جمهور النحاة، وإنَّ ما ذهب إليه الأخفش ويونس، فمردودٌ، لأنَّ النسب إلى صحيح اللام تُرد فيه الفاء[٦]، كما أنَّ الفرَّاء قد وقع في خطأ توهم المحذوف فردّه في غير موضعه وربّما الذي أوقعه في ذلك هو الشبه الوضعي بين (شية) و(عدة)[٧].

---

(١) المقتضب ١٥٤/٣، وشرح ابن عقيل ٧٦/٤، وتسهيل الفوائد، ابن مالك، ص٧٠.
(٢) انظر: التكملة، الفارسي، ص٥٥، والمقتضب ١٥٤/٣، وعمدة الكتّاب، ص٢٥٥.
(٣) عمدة الكتّاب، ص٢٥٥.
(٤) لسان العرب ٤٦٢/٣.
(٥) المناهل الصافية إلى كشف المعاني الشافية ١٤٥/١.
(٦) المرجع نفسه ١٤٥/١.
(٧) المرجع نفسه ١٤٥/١.

المسألة الثالثة ـ جمع (ديوان)

قال النَّحَّاس: "ذكر سيبويه أنَّ أصل (ديوان) (دوان)، واستدلّ على ذلك بقولهم: أنَّ الجمع (دواوين)، وهذا قولٌ حسن"[١].

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في جمع (ديوان) على قولين: القول الأول: أنَّ مفردها (دوان) وجمعه (دواوين)، ووزنه (فعاعيل) بردّ الواو لانفتاح الدال، لأنَّهم يقولون: (دوَّن هذا)، فـ(الواو) أصلية، كما قالوا: (ميزان) والأصل (موزان) لأنّه من الوزن، فإذا قالوا (ديوان)، كانت (الياء) زائدة لأنَّ الأصل (دوان)، فإذا جمعوا انفتحت الدال، فقالوا: (دواوين)، وهذا الصواب[٢]، وهو رأي سيبويه[٣]، والصولي[٤]، والبصريين[٥] ووافقهم ووافقهم النَّحَّاس بقوله: "وقد أبدلوا من إحدى الواوين ياءً، ونظيره: دينار والأصل فيه (دنار)"[٦]، واستدلوا بقول الشاعر[٧]:

يا زيــنَ كتابِ الدَّواوين * وفَيْلسوفُ الخردِ العَينِ

يا فتيةٌ سِيْقَتْ إلى فِتيةٍ * عــزابَ كتابِ مَساكينِ

---

(١) عمدة الكتّاب، ص١٣١.

(٢) تصحيح الفصيح، ص٢٨٦، ٣٨٢.

(٣) الكتاب ١٦١/٣، و٢١٨/٣، ٣٩٦/٤.

(٤) أدب الكاتب، ص١٨٨.

(٥) تصحيح الفصيح، ص٢٨٦، ٣٨٢.

(٦) عمدة الكتّاب، ص١٣١.

(٧) لم ينسب لقائل معين، ينظر: أدب الكاتب، الصولي، ص١٨٩، وعمدة الكتّاب، ص١٣١.

القول الثاني: أنَّ مفرده (ديوان) وجمعه (دياوين)، وقد حكاه الصولي، باعتبار أنَّ (الياء) تكون صحيحة أصلية مثل (ريحان ورياحين)[١]، وقال خلف الأحمر: سمعت بعض حمْيَر تنشد[٢]:

عَدَينِي أنْ أَزُوْرَكِ أمَّ عَمْرٍو * دَياوينٌ تَشَقَقُ بالمِدادِ

وقد ردّه سيبويه قائلاً: "ولا نعلمُ في الكلام فعوالاً ولا فعيلاناً، ولا شيئاً من هذا"[٣]، وقال في موضعٍ آخر: "فأمّا (مياثق ودياوين) فإنَّه لمّا كثر عندهم واطّرد في الواحد القلب، وكانوا كثيراً ما يحملون الجمع على حكم الواحد وإن لم يستوف لجمع جميع أحكام الواحد"[٤].

تعقيب

وممّا سبق يتضح أنَّ الرَّاجح هو قول سيبويه وقد وافقه النَّحَّاس، وذلك لأنَّ جمع دوان (دواوين) فيه حذف أحد الواوين وإبدالها ياءً، ولهذا الجمع نظائر كثيرة في العربية.

المسألة الرابعة ـ كتابة (إذن) .

قال النَّحَّاس في كتابة (إذن): "ويكتبونها ثلاثية مختومة بالنون سواء كانت عاملة أو مهملة، والرَّاجح أن تُكتب العاملة مختومة بالنون والمهملة مختومة بالألف"[٥].

---

(١) أدب الكاتب، ص١٨٨.
(٢) المرجع نفسه، ص١٨٨.
(٣) الكتاب ٤/٢٦٠.
(٤) المصدر نفسه ٣/١٦١.
(٥) عمدة الكتّاب، ص١٦٤.

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في كتابة (إذن)، فمنهم من ذهب إلى كتابتها بالألف ومنهم من منع ذلك مُطلقاً، ومنهم من يرى أنّه يوقف عليها بالنون، وقد صنّف المرادي[١] هذا الاختلاف على ثلاثة مذاهب: أحدها: وهو رأي المازني نقله عنه المبرّد – أن تُكتب (إذن) بالنون لأنَّها مثل (إنْ) و(لنْ) ولا يدخل التنوين في الحروف، قائلاً: "واشتهي أن أكوي يدَ من يكتبها بالألف"[٢]. الثاني: أنْ تُكتب بالألف، قيل: "وهو الأكثر وفاقاً لخط المصحف"[٣]. الثالث: إذا أُلغيت كُتبت بالألف لضعفها، وإنْ عملت كُتبت بالنون، وفي حالة وصلها في الكلام تُكتب بالنون عملت أم لم تعمل كما يُفعل بأمثالها من الحروف، وفي حالة الوقف عليها تُكتب بالألف فتشبه الأسماء المنقوصة مثل: (دم ويد)، وإليه ذهب الفرّاء وتبعه آخرون مشيرين إلى أنَّ سبب كتابتها بالنون للتفرقة بينها وبين (إذا)، وقال: "وأحبُّ إليَّ أنْ تُكتب بالألف على كلّ حال؛ لأنَّ الوقوف عليها بالألف، في كلِّ حالٍ"، وهو رأي عباس حسن والأكثرين من القدامى[٤]، قال عباس حسن: "وهذا حسنٌ جديرٌ بالاقتصار عليه والاتفاق في الأخذ به"[٥]، وقال ابن مالك: "وشُبهت (إذاً) بمنوّن فأُبدلت نونه ألفاً"[٦]، وقد جعلت بعض المصادر كتابتها في حالة الوصل بالنون والوقف بالألف مذهباً رابعاً[٧].

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص٣٦٣ – ٣٦٤.

(٢) المقتضب، المبرّد ٢٠٨/٢، وانظر: عمدة الكتّاب، النَّحَّاس، ص١٦٤.

(٣) الجنى الداني، المرادي، ص٣٦٤.

(٤) النَّحو الوافي، عباس حسن، ٣٠٨/٤، وانظر: معاني القرآن ٢٧٤/١، وموسوعة الحروف العربية، ص٧٩، والجنى الداني، المرادي، ص٣٦٦.

(٥) النَّحو الوافي ٣١١/٤.

(٦) شرح الكافية الشافية، ص١٩٨١.

(٧) موسوعة الحروف العربية، ص٨٨–٨٩.

تعقيب

يتضح ممّا سبق أنَّ ما ذهب إليه النَّحَّاس في مسألة كتابة (إذن) العاملة ثلاثية مختومة بالنون، والمهملة مختومة بالألف للتفرقة بين النوعين، هو القول الراجح، أمّا الاحتجاج على كتابتها بالألف في كلّ أحوالها وفاقاً لخط المصحف، فلا غبار عليه ولكنه لم يعد مسوغاً للقاعدة النَّحوية المُطَّردة في (إذن)، والتي تقتضي كتابتها بالنون أيضاً عندما تعمل.

المسألة الخامسة ـ (لام) الذي والتي .

قال النَّحَّاس: "إنَّ في كتابة (الذي) بلام واحدة و(اللذين) بلامين أقوالٌ أصحّها أنَّ هذه الكتابة على أصلها، فلا ينبغي أن يُسأل عنه"(١).

الدِّراسة والتحليل:

انقسم العلماء في (لام) (الذي والتي) إلى فريقين: الفريق الأول: يرى هذا الفريق أنَّ هذه (اللام) في (الذي)، ليست زائدة وأنَّ زيادة الألف واللام لازمة؛ فلابدَّ منه لأنَّها للتعريف، ولا يجوز أنْ تُنزع منهما، وهو مذهب سيبويه(٢) وابن منظور(٣)، ووافقهما النَّحَّاس، حيث قال: "والعلة فيما كُتب من هذا الجنس بلام واحدة أنَّ (اللام) لا تفارقه ولا يُتكلّم به منفصلاً، فكُتب على الإدغام، وأصل الذي (لذَ)(٤).

الفريق الثاني ـ ذهب هذا الفريق إلى أنَّ (الذي) و(التي) معارف بالعلمية والصلة، فلا ينبغي أنْ يجتمع تعريفان؛ فلذا يجب أنْ تسقط الألف واللام فيهما، وهو

---

(١) عمدة الكتّاب، ص١٧٢.

(٢) انظر: عمدة الكتاّب، ص١٧٣.

(٣) لسان العرب١٥/٢٤٥، وانظر: همع الهوامع ١/٢٦٧.

(٤) عمدة الكتّاب، ص١٧٢.

قول ابن هشام الأنصاري[١] وابن عقيل[٢] والكوفيون[٣] وابن الأنباري[٤] وابن يعيش، قال ابن يعيش: "وأمّا الألف واللام في (الذي) و(التي) وتثنيتهما وجمعهما فذهب قومٌ إلى أنّها زائدة للتعريف على حدها في (الرجل) و(الغلام)؛ لأنَّهما معارف؛ والألف واللام معرِّفان، فكان إفادة التعريف بهما"[٥]، والذي عليه المحققون أنَّ الألف واللام زائدتان إذ المراد بهما لفظ التعريف لا معناه وقد استدلوا على أنَّهما ليسا لمعنى التعريف أمران[٦]: أحدهما: أنَّ الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة ويجوز إسقاط إسقاط (لام) التعريف لأنّها لا يعرف أنَّها جاءت لازمة بل يجوز إسقاطها نحو: (الرجل والغلام) تقول: (رجل) و(غلام) ولم نجدهم قالوا (لذ) كما قالوا (غلام)، فلمّا خالفت ما عليه نظائرها؛ دلَّ على أنَّها زائدة لغير معنى التعريف كما يُزاد غيرها من الحروف. الأمر الثاني: توجد كثير من الأسماء الموصولة مُعراة من الألف واللام وهي مع ذلك معرّفة وهي (مَنْ) و(ما) و(أيَّ) كلّها معارف ولا ألف ولا لام فيها كما كانت في (الذي والتي)، فإنَّ هذه الحروف تتعرّف بما بعدها من صلاتها فإذا ثبت أنَّ الصلة معرَّفة لم يكن للألف واللام فيما دخلا فيه من الموصولات معرَّفة أيضاً.

تعقيب

من خلال ما سبق يتّضح أنَّ ما ذهب إليه سيبويه، ووافقه النَّحَّاس هو الأرجح وذلك للآتي:

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/١٨٢.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٨٥.

(٣) الإنصاف ٢/٥٥١.

(٤) أسرار العربية، ص٢٦٣، وانظر: عمدة الكتّاب، ص١٧٣.

(٥) شرح المفصّل ٢/٣٧٤.

(٦) المرجع نفسه ٢/٣٧٤.

أولاً: أنَّ فيه إبقاء الاسم على وضعه المشهور، إذ الحذف في بعض الأسماء لا يدلّ على زيادتها، بخلاف القول إنَّ الاسم في (الذي والتي) الذال والتاء وحدها وما زاد عليهما تكثير لهما(١). ثانياً: إنَّ القول بجواز إسقاط الألف واللام؛ لأنّها لا يُعرف لها وجهٌ للزومها، مردودٌ، إذ القياس على الأكثر استخداماً وليس على الأقل، فإذا لم يُعتبر الأكثر في الاستعمال فأولى ألَّا يُعتبر الأقل(٢).

المسألة السادسة ـ النسب إلى (يد)

قال النَّحَّاس: "وإذا نسبت إلى (يد) على قول سيبويه: يَدَوِيٌّ ويجوز (يَدِيٌّ)، وعلى قول الأخفش: يَدْيِيٌّ، وعلى قول يونس: يَدْوِيٌّ"(٣).

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في النسب إلى (يد) على قولين ذكرهما النَّحَّاس: القول الأول: في النسب إليه (يَدَوِيٌّ) أو (يَدَيٌّ) وهو قول سيبويه(٤)، وقول ابن عصفور(٥) وابن الغياث (٦)، والخليل(٧)، والزجاجي(٨)، قال ابن الغياث: "وممّا لم تُرد إليه لامه في التثنية والجمع بالألف والتاء، فالنسب إليه بالخيار في رد اللام أو عدمه، قولهم في (يد): يدِيٌّ أو يَدَوِيٌّ"(٩).

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥١/٢، وانظر: شرح ابن عقيل ٨٥/١.

(٢) المرجع نفسه ٥٥٦/٢.

(٣) عمدة الكتّاب، ص٢٥٢ – ٢٥٣.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٣.

(٥) المقرب ٥٨/٢.

(٦) المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ١٤٥/١.

(٧) المقتضب ١٥٣/٣.

(٨) الجمل في النَّحو، الزجاجي، ص٢٥٥.

(٩) المناهل الصافية ١٤٥/١.

القول الثاني ـ ذهب الأخفش إلى أنَّ النسب إليه (يَدْيِيٌّ)[١]، وقد ردَّ ابن جني هذا الرأي لعدم رد الحرف وعدم تحريك الدال (عين الكلمة)، فالواجب فيه إبقاء الحركة التي حُذفت بعد الحذف إذا ردَّ إلى الكلمة ما حُذف منها، واستدلّ على صحة ما ذهب إليه سيبويه من رد الحرف المحذوف وتبقية الحركة بعد رد الياء بقول الشاعر[٢]:

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلَّمٍ * قد يَمْنعانَكِ أن تُضامَ وتضْهَدا

والشاهد في البيت قوله: (يديان)، حيث ردَّ فيه الحرف وبقيت الحركة التي أحدثها الحذف على حالها[٣].

تعقيب

وممّا سبق يتضح أنَّ النسب في (يد) على الوجهين اللذين ذكرهما النَّحَّاس، وقد وافقه أكثر النحاة، ولوجود الأدلة المشار إليها التي تقوِّي ما ذهب إليه.

المسألة السابعة ـ النسب إلى (أخت)

النسب إلى (أخت): قال النَّحَّاس: "النسب إلى أخت (أخوِيٌّ) كما في أخٍ أخوِيٌّ، وبعض النحويين يقول: أختيٌّ"[٤].

---

(١) عمدة الكتّاب، ص٢٥٣، وانظر: المنصف، ابن جني، ص٦٣.

(٢) البيت من بحر الكامل، وهو بلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٦٥/٢، وأمالي ابن الشجري الشجري ٤٤٨/٧، ٥٦٤، ولسان العرب ٤٢٠/١٥، والتذييل والتكميل ١٦٢/١، محلم: اسم رجل، تضام: تظلم، تضهدا: ضهده: قهره.

(٣) المرجع نفسه، ص٦٣، وانظر: شرح الشافية ٤٥٠/٤.

(٤) عمدة الكتّاب، ص٢٥٢.

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في النسب إلى (أخت) على قولين كما يأتي: القول الأول: ذهب الخليل وسيبويه[١] وجمهور النحاة إلى إلحاق (أخت) في النسب بـ(أخ)؛ لأنَّ الكلمة مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو التثنية، فتقول في (أخت) أخويٌّ، وذلك بحذف (تاء) التأنيث ورد المحذوف إليها، وكقولهم في الجمع: (أخوات)، وإليه ذهب المبرّد[٢]، والأخفش[٣]، وابن السَّرَّاج[٤]، وابن عقيل[٥]، وابن الحاجب[٦]، وقال الأخفش: "وفي النسب إلى (أخت) تُحذف التاء ويبقى ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته نحو: أخْوِيٌّ، حيث يُعدُّ هذا من النسب المقيس"[٧]. القول الثاني: ذهب يونس إلى النسب إلى لفظها، فيُقال: أختيٌّ، ودليله على ذلك أنَّ (التاء) ليست للتأنيث بل هي ملحقة بالاسم[٨].

تعقيب

وممّا سبق يترجح القول الأول وهو النسب إلى هذه الكلمة بعد حذف التاء ورد المحذوف إليها في النسب وهو قول النَّحَّاس، وذلك للآتي: أولاً: لأنَّ التاء تُحذف كما تُحذف الهاء في النسب ثمّ يُنسب إليها على القياس[٩]. ثانياً: الدليل على ذلك أنَّه لم

---

(١) الكتاب ٣/٣٦١ – ٣٦٩.
(٢) المقتضب ٣/١٥٤.
(٣) انظر: التكملة، الفارسي، ص٦١.
(٤) انظر: الأصول في النَّحو ٣/٨٦ – ٨٧.
(٥) شرح ابن عقيل ٤/٧٥.
(٦) الشافية في علم التصريف، ص٤١ – ٤٢.
(٧) انظر: التكملة، ص٦١، والمناهل الصافية ١/١٤٥.
(٨) المناهل الصافية ١/١٤٥، وعمدة الكتّاب، ص٢٥٥.
(٩) المقرب، ابن عصفور ٢/٥٨ – ٥٩.

لم يكن في الاسم (تاء) الإلحاق أو همزة الوصل، فالنسب إليها كالنسب إلى المذكر، فهي بالتاء ودون التاء سواءٌ في النسب، فلا خلافٌ بين المذكر والمؤنث[١].

المسألة الثامنة ـ النسب إلى (غدٍ)

قال النَّحَّاس: النسب إلى (غدٍ) غَدَوِيٌّ، وعلى قول الأخفش: غَدْوِيٌّ"[٢].

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في النسب إلى (غد) على ثلاثة مذاهب كما يأتي: المذهب الأول: فتح العين في المجبور وإنْ كان أصله السكون فتقول في (غد): غَدَوِيٌّ، والذي يدلُّ على أنَّ العين أصلها السكون قولهم: (آتيك غَدْواً)، يريدون: غداً، وقول لبيد[٣]:

وما النَّاسُ إلَّا كالدِّيارِ وأهْلُها * بها يومَ حلُّوها وغَدْواً بلاقِعُ

والشاهد فيه قوله: (غدوا)، حيث أعاد كلمة (غد) إلى أصلها (غدواً)[٤]، وهو مذهب سيبويه،[٥] وجمهور النحاة، [٦] والمرادي[٧]، ووافقه النَّحَّاس[٨]، قال المرادي:

---

(١) الكتاب، ٣/٣٦١ – ٣٦٩.

(٢) عمدة الكتّاب، ص٢٥٣.

(٣) البيت من بحر الطويل، ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري، ص٥٦، البلاقع: الغفار، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٥/١١٦، والخزانة ٧/٤٧٩، والمنصف ١/٦٤.

(٤) شرح المفصّل ٣/٤٦٥.

(٥) الكتاب، سيبويه ٣/٣٥٨.

(٦) انظر: توضيح المقاصد ٣/٤٦١، وشرح التصريح ٢/٦٠٢، والمقتضب ٣/١٥٦.

(٧) توضيح المقاصد ٣/٤٦١.

(٨) عمدة الكتّاب، ص٢٥٣.

المرادي: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لأنَّه ورد به السماع"(١). المذهب الثاني: تسكين العين، لأنَّ السكون أصل العين، فتقول في (غد): غَدْوِيٌّ، وحجتهم في ذلك أنَّ اللام تُردُّ في (غد) وتُحذف حركة العين، وهذا مذهب الأخفش(٢) ووافقه ابن السَّرَّاج(٣)، وعارضه ابن يعيش بقوله: "وهذا فاسدٌ على اعتبار أنَّها لغة في (غد)، وليس رداً إلى الأصل"(٤). المذهب الثالث: ذهب الرضي الإستراباذي، وأبو حيّان الأندلسي، إلى أنَّ النسب إلى (غد): غدِيٌّ، وحجتهم في ذلك أنّه إذا كان الاسم معتل اللام ومحذوف اللام لم يلتزم فيه الرد؛ لأنَّ المحذوف (لامه) فتقول: (غدِيٌّ)(٥).

تعقيب

وممّا سبق يترّجح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، ووافقهم النَّحَّاس وذلك لشهرته، ولورود الاحتجاج الصحيح على أصالته.

المسألة التاسعة ـ النسب إلى (عبد القيس) و(عبد شمس)

قال النَّحَّاس: "وفي النسب إلى (عبد القيس وعبد شمس): عَبْقسِيٌّ وعَبْشمِيٌّ، والقياس: عَبْدِيٌّ"(٦).

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في النسب إلى (عبد القيس) و(عبد شمس) على قولين، بيانها كالآتي: القول الأول: إذا كان المضاف وقع علماً والمضاف إليه من تمامه فتقول

---

(١) توضيح المقاصد ٤٦١/٣.

(٢) انظر: المنصف، ص٣٩٠، وعمدة الكتّاب، ص٢٥٣.

(٣) الأصول، ابن السّراج ٧٦/٣.

(٤) شرح المفصّل ٤٦٥/٣.

(٥) انظر: شافية ابن الحاجب ٧٢/٢، وارتشاف الضرب ٦٢٢/٢.

(٦) عمدة الكتّاب، ص٢٥٤.

فيه: (عَبْدِيٌّ)، وهو قول سيبويه[١] وابن يعيش[٢] والمبرّد[٣]، وابن الحاجب[٤] وابن مالك[٥]، وقال ابن يعيش: "اعلم أنَّ القياس في هذا الباب أن تقع النسبة إلى الاسم الأوّل، لأنَّ الاسم الثاني غير معروف وواقع موقع التنوين، وإن شئت هذا مقتضى القياس إلَّا أن يعرض ما يُوجب العدول إلى الثاني، وذلك إمَّا للبسٍ أو غيره فقالوا في (عبد القيس) و(عبد شمس): عَبْدِيٌّ"[٦]. القول الثاني: أن يُبنى من الاسمين اسماً واحداً وتُصاغ من حروف الاسمين ما ينسبون إليه فتقول فيه: عَبْقسِيٌّ وعَبْشمِيٌّ[٧]، واستدلوا على ذلك بالسماع ومنه قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي[٨]:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ * كَأَنْ لَم تَرَ قَبْلِي أَسيراً يَمانِيا

والشاهد فيه قوله: (عبشمية)، وقيل: "هذا ليس بقياسٍ، وإنَّما يُسمع ما قالوه، ولا يُقاس عليه لقلته، وإن عدُّوه من الاختصار في اللُّغة، لأنَّ العرب تنحت من كلمتين وثلاثة كلمة واحدة"[٩]، وقد ذهب الألوسي إلى إجازة هذا النوع من النسب وجعله مقيساً قائلاً: "إنَّ العرب أغنى الناس بتلخيص العبارات وأسرعهم في فهم

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٦.

(٢) شرح المفصّل ٣/٣٧١.

(٣) المقتضب ٣/١٤٢.

(٤) الشافية في علمي التصريف والخط، ص٧٢.

(٥) المساعد في تسهيل الفوائد ٣/٣٥٣.

(٦) شرح المفصّل ٣/٤٧١.

(٧) انظر: شرح المفصّل ٣/٤٧١، وهمع الهوامع ٣/٣٩٦، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي ٤/١٢٦، والكتاب ٣/٣٧٦.

(٨) البيت من الطويل، ولم يعز إلى قائل معين، انظر: ارتشاف الضرب ٢/٦٠٠ – ٦٠٤، وشذا العرف، ص١٨٦ – ١٨٧، والكتاب ٣/٣٧٣، والمقتضب ٣/١٤٢.

(٩) الكتاب ٣/٣٧٦.

الرموز والإشارات وقد استعملوا النحت واعتبروه في كثير من الألفاظ التي يكثر دورها في كلامهم واستعمالها في محاوراتهم طلباً لسهولة التعبير وإيجازه"[١].

تعقيب

وممّا سبق يتضح أنَّ القول الأوّل على أنَّ النسب إلى الاسم الأوّل من هذه الأسماء هو الأرجح وذلك للآتي: أولاً: لأنَّه مؤيد بالقياس وذلك لأنَّ قاعدة النسب توجب في الاسم المركّب؛ النسبة إلى أوّله، أمَّا النسبة إلى (فعلل) من جزأي المركّب فشاذٌ لا يُقاس عليه[٢]. ثانياً: قد اختلف العلماء في قياسية النحت، فهو لم يعد مسوغاً لقاعدة النسب، وهذا الوجه لا يُجيزه سوى الألوسي[٣].

المسألة العاشرة ـ النسب إلى (زبنية)

قال النَّحَّاس: "النسب إلى (زبنية•): زَبانيٌّ، والقياس: زَبِيٌّ، ولكنّهم أبدلوا من الياء ألفاً"[٤].

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في النسب إلى (زبنية) إلى ثلاثة فرق كما يأتي:

الفريق الأول ـ النسب إلى زبنية (زَبنيٌّ)، على القياس، ويقف وراء هذا القول سيبويه[٥] والمبرّد[١] وأبو حيّان [٢]وابن الحاجب[٣]، قال المبرّد: "واعلم أنَّ أشياء قد

---

(١) كتاب النحت وبيان حقيقته ونبذة عن قواعده ٦١٦/٣ – ٦١٧.

(٢) همع الهوامع ٤٠٧/٣.

(٣) كتاب النحت وبيان حقيقته ٣/ ٦١٦ – ٦١٧.

• اسم رجل.

(٤) عمدة الكتّاب، ص٣٥٤.

(٥) الكتاب ٣٣٥/٣.

قد نُسِب إليها على غير القياس للبس مرة وللاستثقال أخرى وللعلاقة أخرى، وينبغي أن يُنسب إليها على القياس ومن ذلك (زبنية): زبانيٌّ، وإنَّما الوجه زَبنيٌّ"[٤]. الفريق الثاني ـ النسب إليها: زَبانيٌّ على غير قياس، وهو قول السيرافي[٥] وآخرون[٦]. الفريق الثالث ـ النسب إلى (زبنية): زَبينيٌّ، وهو مذهب ابن يعيش[٧] وابن السّرّاج[٨]، قال ابن يعيش: "وتحتمل هذه الألف أمرين: أحدهما: أنَّه لمّا كان القياس حذف الياء مع (تاء) التأنيث توهموا سقوطها وفتحوا الياء ثم قلبوا الياء ألفاً للفتحة قبلها على (حد) طائي فصار: زبانياً، الأمر الثاني: أنَّهم قالوا: (زينيٌّ) على القياس، ثمّ اشبعوا فتحة الياء فنشأت الألف بعدها على حد (بينا)، قال: القياس (زَبينيٌّ)"[٩].

تعقيب

وممّا سبق يتّضح أنَّ ما ذهب إليه سيبويه، ووافقه النَّحَّاس في ذلك هو الأظهر؛ لأنَّ كلَّ شيء عدّلته العرب تركته على ما عدّلته عليه، وما جاء تاماً لم تُحْدِث العرب فيه شيئاً، فهو على القياس[١٠].

→→→

(١) المقتضب ١٤٥/٣.

(٢) ارتشاف الضرب ٦١٣/٢.

(٣) شرح الشافية ٨٤/٢.

(٤) المقتضب ١٤٥/٣.

(٥) شرح كتاب سيويه، السيرافي ١٩٦/٥.

(٦) انظر: البحر المحيط ٥٠٥/١٠.

(٧) شرح المفصّل ٤٧٨/٣.

(٨) الأصول في النَّحو، ابن السّراج ٧٣/٣.

(٩) شرح المفصّل ٤٧٨/٣.

(١٠) الكتاب ٣٣٥/٣.

المسألة الحادية عشر ـ النسب إلى (بعلبك)

قال النَّحَّاس: "والكوفيون في النسب إلى (بعلبك) بعْلبكيٌّ، وهو شاذٌّ، والأجود: بَعْلِيٌّ"(١).

الدِّراسة والتحليل:

(بعلبك)، وهو من المركّب المزجي، أي: كلمة ممزوجة من كلمتين على الأغلب، وفي النسب إليه خمسة أوجه على اختلاف قياسيتها وشذوذها وقوتها أو ضعفها لدى النحاة كما يأتي: الأول: النسب إلى الصدر بطرح العجز، وهو الوجه المقيس اتفاقاً فيُقال: بَعْلِيٌّ(٢). الثاني: النسب إلى العجز بطرح الصدر، وهذا الوجه لا لا يجيزه سوى الجرمي فيُقال: بَكِيٌّ(٣). الثالث: أن يُنسب إلى الجزأين مُزالاً تركيبهما بإدخال الياء على كلِّ جزءٍ فيُقال: بَعْلِيٌّ بَكِيٌّ، وهذا الوجه شاذٌّ عند الجمهور(٤) وأجازه وأجازه قومٌ منهم أبو حـــاتم•، ومنه قـــول الشـاعر(٥):

تَزَوَّجتُها رامِيَّةً هُرمزيَّةً * بفضل الذي أعْطَى الأميرَ من الرَّزقِ

---

(١) عمدة الكتّاب، ص٢٥٧.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٤٣/٣، وشرح التصريح ٥٩٩/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٣/٤، وارتشاف الضرب ٦٠١/٢، والمقتضب ١٤٣/٣، ولسان العرب ٧١٥/١.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ١٤٥٨/٣.

(٤) المرجع نفسه ١٤٥٨/٣.

• أبو حاتم: هو سهل بن محمَّد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني، من البصرة، كان إماماً في علوم القرآن واللُّغة، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين وصنّف إعراب القرآن والمقصور والممدود والإدغام، توفي سنة ٢٥٩هـ أو ٢٤٨هـ.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة إلى قائل في المخصص ١٦٢/٤، ٢٠٦/٥، والمقرب ٥٨/٢، ٥٨/٢، وشرح التصريح ٥٩٩/٢.

والشاهد فيه قوله: (رامية هرمزية)، حيث نسبه بإلحاق (ياء) النسب بكلِّ جزءٍ من جزأيه[١].

الرابع: أن يُنسب إلى مجموع المركّب دون إزالة تركيبه بإدخال (ياء) النسب على العجز مع إثبات الصدر، وهذا الوجه شاذٌ عند الغالبية، لكن قد ورد به السماع في كلماتٍ كثيرة في كتبِ الأنساب ومطولات النَّحو والصَّرف خاصة إذا كان النسب لأي جزء من المركّب يُحْدِث لَبْساً في الدلالة فيُقال: بَعْلبكِّيٌّ[٢]. الخامس: أن يُبنى على جزأي المركّب اسمٌ على (فعْلَل) ويُنسب إليه وهو ما يُعرف بالنحت، وقد اختلف العلماء في قياسيته، ودار حوله خلافٌ كثيف، فيُقال: بَعْلَبِيٌّ[٣].

تعقيب

ممّا سبق يتضح أنَّ الرَّاجح هو النسب إلى الصدر بطرح العجز؛ لاعتماده القاعدة المقيسة تغليباً لرأي الجمهور.

المسألة الثانية عشر ـ النسب إلى (تهامة)

قال النَّحَّاس: "والنسب إلى (تهامة): تَهامٍ بفتح التاء عوضاً"[٤].

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في النسب إلى (تهامة) إلى قولين كالآتي:

القول الأول ـ تقول في النسب إليها: تَهامٍ بفتح التاء، وهذا رأي سيبويه[١] والسيوطي[٢] والنّحَّاس[٣] وآخرون[٤]، وقال الخليل في هذا: "إنَّهم كأنَّهم نسبوه إلى

---

(١) توضيح المقاصد ١٤٥٨/٣.

(٢) المرجع نفسه ١٤٥٩/٣، وارتشاف الضرب ٦٠٣/٢.

(٣) توضيح المقاصد ١٤٥٩/٣، وانظر: شرح التصريح ٥٩٩/٢.

(٤) عمدة الكتّاب، ص٢٥٧.

(فَعْل) أو (فَعَل)، وكأنّهم فكوا صيغة (تهامة) فأصاروها إلى (تَهَمٍ أو تَهْمٍ)، ثمّ أضافوا إليه فقالوا: تَهامٍ"[٥]، وقد احتجوا على ذلك بأنّه كان ينبغي أن يُقال: (تهاميّ) بياء مشدّدة، ولكن لمّا حُذفت إحدى ياءي النسبة منه لم يمكن تعويض الألف منها؛ لأنَّ في مكانها ألفاً، ولو زدتها لاجتمع الساكنان، فاضطررت إلى حذف أحدهما ففتحت التاء فقيل: تَهام، ونابت هذه الفتحة عن ألف التعويض فصار على لفظ: يمانَ وشامَ[٦]. القول الثاني ـ تقول فيه: تِهاميٌّ بكسر (التاء)، وقد نصّ عليه أبو حيّان قائلاً: "وقالوا تهاميٌّ بكسر التاء وإلحاق ياءي النسب على الأصل كما في يمنيٌّ وشاميٌّ"[٧]، وذهب ابن درستويه إلى أنَّ تشديد الياء في هذا الاسم خطأ في الكلام ولكنّه في الشعر جائزٌ للضرورة خاصة؛ وإنَّما يجوز التشديد في الياء من مثل هذا الاسم، إذا كان في نفسه على أصوله غير مغيَّر على بنائه، فتكون الياء فيه (ياء) النسب[٨].

←←←

(١) الكتاب ٣/٣٣٧.

(٢) المزهر ٢/١٠١.

(٣) عمدة الكتّاب، ص٢٥٧.

(٤) انظر: المقتضب ٣/١٤٥، وشرح الشافية ٢/٨٣، والأصول في النَّحو ٣/٨٢، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٠٠.

(٥) الخصائص ٢/١١٣.

(٦) تصحيح الفصيح، ابن درستويه، ص٤٩٤.

(٧) ارتشاف الضرب ٢/٦٣٥.

(٨) تصحيح الفصيح، ص٤٩٣ – ٤٩٤.

تعقيب

وممّا سبق يتضح أنَّ الرَّاجح هو قول سيبويه، ووافقه النَّحَّاس وذلك لشهرته وقوة بيانه.

المسألة الثالثة عشر ـ النسب إلى (البَصْرة)

قال النَّحَّاس: "وفي النسب إلى البَصْرة (بِصْرِيٌّ)، والفتح أجود وأكثر"(١).

الدِّراسة والتحليل:

في النسب إلى البَصْرة تقول: بِصْرِيٌّ بكسر الباء أو بفتحها وقد اختلف النحاة في أحوال هذه الباء على أقوال:

القول الأول ـ بِصْرِيٌّ عند حذف الهاء؛ لأنَّ أصلها: البصر بكسر الباء، قبل دخول الهاء والبِصرُ: الحجارة الرخوة، بها سُميت البِصرة، فعند حذف الهاء؛ أُعيدت الكلمة إلى أصلها؛ وهذا قول معظم النحويين والمعجميين(٢). القول الثاني ـ أنّهم كسروا الباء دون سبب، أي: أنَّ كسرها اعتباطٌ(٣). القول الثالث ـ قال المبرّد: "أنَّهم كسروا الباء من أجل الياء، أي: لسبب صوتي، من أجل تناغم الحركات(٤).

---

(١) عمدة الكتّاب، ص٢٥٧.

(٢) انظر: شرح المفصّل ١٠/٦، وشرح شافية ابن الحاجب ١٩/٢، ولسان العرب ٦٧/٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣٣٦/٣، والأصول في النَّحو ٨١/٣، وشرح ابن عقيل ٥٠٧/٢، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور ٤٦٨/٢.

(٤) المقتضب ١٤٦/٣.

القول الرابع ـ عندما تنسب إلى البَصرة تقول: بَصْرِيٌّ بفتح الباء، وأجازه النَّحَّاس[1]، إلَّا في الحسن البصريٌّ؛ فإنّه بكسر الباء[2]، وقد استدلوا على فتح الباء بالسماع ومنه قوله[3]:

بَصْرِيةٌ تزَوَّجت بَصْرياً * يُطعِمُها المالحَ والطرّيا

تعقيب

ومن خلال ما سبق يتّضح أنَّ النحاة قد اختلفوا في أسباب وأحوال كسر الباء في (البصرة)، حيث يترّجح القول الأول لقوة الاستدلال عليه إلَّا أنَّ حالة فتح الباء هو الأظهر والأجود كما أشار النَّحَّاس وغيره، وذلك لاعتماده على السماع من العرب.

المسألة الرابعة عشر ـ النسب إلى (ماء)

قال النَّحَّاس: "والنسب إلى (الماء): مائِيٌ وماوِيٌ"[4].

الدِّراسة والتحليل:

في النسب إلى (الماء) قولان: أحدهما: أن يُنسب إلى الكلمة وتركها على حالها فتقول: مائِيٌ، أو بجعل الواو مكان الهمزة، قياساً على (عطاء)، وهذا رأي سيبويه[5]، وابن منظور[6] وأبو حيّان[1]، والدليل على ذلك قولهم في التصغير: (مُويهٌ) وفي

---

(١) عمدة الكتّاب، ص٢٥٧.

(٢) الواضح في النَّحو والصرف، ص١١٢.

(٣) البيت من الرجز ولم يعز إلى قائل معين، من شواهد لسان العرب (بصر) ٧٦/٤، وتاج العروس (ملح) ١٤١/٧.

(٤) عمدة الكتّاب، ص٢٥٨.

(٥) انظر: الكتاب، سيبويه ٣٦٨/٣.

(٦) لسان العرب، مادة (موى) ٥٤٣/١٣، وتاج العروس (موه) ٥٠٨/٣٦ – ٥٠٩.

الجمع القليل (أمواهٌ) وفي جمع التكسير (مياهٌ، وأمواهٌ)، فتقول فيه: ماوِيٌّ، والماوية: هي المرآة كأنّها منسوبة إلى الماء لصفائها[٢]، وقد فصَّل أبو حيّان في ذلك بقوله: " فالمسموع ما رُوي بإبدال الهمزة واواً، ولو سميت به نسبت إليه مهموزاً، فقلت: مائِيٌّ؛ لأنَّ الهمزة بدل من أصل"[٣]. القول الثاني ـ قال النَّحَّاس: "يجب أن يُنسب إلى (ماهيٌّ)؛ لأنَّ الأصل في الماء: (ماهٌ)[٤].

تعقيب

ومن خلال ما سبق يتضح أنَّ النَّحَّاس قد خالف جمهور النحاة، وانفرد بهذا الرأي.

المسألة الخامسة عشر ـ النسب إلى (حمراء)

قال النَّحَّاس: "وتقول في النسب إلى حمراء: حمرائيٌّ، وهذا من الشاذ الذي لا يعرفه البصريون"[٥].

الدِّراسة والتحليل:

المشهور في النسب إلى ما آخره همزة التأنيث أن تُقلب واواً، ولا تكون الهمزة كحرف الأصل، وهذا قول سيبويه[٦] والمرادي[٧] والنَّحَّاس[٨]، والبصريون[١]، وحجتهم

→→→

(١) ارتشاف الضرب ٦٠٨/٢.

(٢) لسان العرب، مادة (موه) ٥٤٣/١٣، وتاج العروس، (موه) ٥٠٨/٣٦ – ٥٠٩.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٦٠٨/٢، والمخصص ١٦٢/٤، والأصول ٧٩/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢٠٢/٣، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي ١١٩/٤.

(٤) عمدة الكتّاب، ص٢٥٨.

(٥) عمدة الكتّاب، ص٢٥٩.

(٦) الكتاب ٣٤٩/٣.

(٧) توضيح المقاصد ١٤٥٧/٣.

(٨) عمدة الكتّاب، ص٢٥٩.

في ذلك: أنَّ لهذا النسب نظائر في كلام العرب، حيث ذهبوا إلى أنَّ حكم الهمزة الممدودة في النسب كحكمها في التثنية، فإن كانت للتأنيث قُلبت واواً، وإلى هذا المعنى أشار ابن مالك بقوله(٢):

وَهَمزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ * مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

وقد ذهب آخرون إلى أنَّ النسب إليه بقلب الهمزة ياءً، فتقول فيه: حَمْرائيّ، وهذا من الشاذ(٣).

تعقيب

ومن خلال ما سبق فإنَّ الرَّاجح هو قول سيبويه والبصريون، وذلك لقوة حجتهم.

المسألة السادسة عشر ـ تصغير (سَفَرْجَل)

قال النَّحَّاس: "وفي تصغير (سفرجل): سُفَيْرِجٌ وسُفَيْرِيجٌ، بحذف آخر حرفٍ لا غير"(٤).

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في تصغير (سفرجل) على ثلاثة أقوالٍ كما يأتي:

القول الأول ـ يُقال في تصغيره: سُفيرِجٌ، حتى يصير على مثال: (فُعَيْعِل)، وأن شئت قلت: سُفَيريجٌ، وإنَّما تحذف آخر الاسم وإن كان أصلاً؛ لأنَّ التحقير يسلم حتى

→→→

(١) انظر: المقتضب ١٤٩/٣، وشرح المفصّل ٤٥٠/٣، وشرح التصريح ٦١٠/٢، وعمدة الكتّاب، ص٢٥٩، وسر صناعة الإعراب ١٦٠/٢.

(٢) توضيح المقاصد ١٤٥٧/٣.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٦٠٨/٢، وعمدة الكتّاب، ص٢٥٩.

(٤) عمدة الكتّاب، ص٢٦٠.

ينتهي إليه، ويكون على مثال ما يحقِّرون من الأربعة، وهو قول سيبويه[١] والمبرّد[٢] وأبو حيَّان[٣] وابن يعيش[٤] وآخرون[٥] ووفقهم النَّحَّاس، وحجتهم في ذلك أنَّ الخماسي الذي ليس رابعه من حروف المد؛ يحتاج في تصغيره إلى أن تحذف منها حرفاً ليرجع إلى الأربعة ثمّ تصغِّره تصغير ما كان على أربعة أحرف، ثمّ تعوّض من المحذوف (ياءً) رابعة فتقول: سُفيرج، وإن شئت سُفيريج، فتعوّض الياء من اللام المحذوفة[٦]، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله[٧]:

وَجَائِزٌ تَعوِيضُ مَا قَبلَ الطَّرَف * إن كَانَ بَعضُ الإسمِ فِيهِمَا انحَذَف

القول الثاني ـ تصغيره على (سُفيرجَل) بإثبات اللام وفتح الجيم، وهو قول الأخفش[٨]، قال أبو حيّان: "وهو شاذٌ لا يُقاس عليه"[٩].

القول الثالث ـ تصغيره على (سفاريج) بناءً على الجمع (سَفارِج)، وقد حكاه خالد الأزهري[١٠] وأجازه ابن مالك بقوله: "وجائزٌ أن يُعوّض ممّا حُذف ياءٌ ساكنة قبل آخر ما لم يستحقها لغير تعويض"[١].

---

(١) الكتاب ٤٤٨/٣.

(٢) المقتضب ١١٩/١.

(٣) ارتشاف الضرب ٣٦٧/١

(٤) شرح المفصّل ٣٩٨/٣.

(٥) انظر: الأصول في النَّحو ٣٧٤/١، وشرح الكافية ١٤٣٨/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٤٤٨/٣، وشرح المفصّل ٣٩٨/٣، والمقتضب ١١٩/١.

(٧) شرح التصريح على التوضيح ٥٦٣/٢.

(٨) ارتشاف الضرب ٣٦٧/١.

(٩) المرجع نفسه ٣٦٧/١.

(١٠) شرح التصريح ٥٦٣/٢.

تعقيب

وممّا سبق يتضح أنَّ الرَّاجح هو قول سيبويه، وقد وافقه النَّحَّاس، وذلك لأنّه جاء وفقاً للقياس المشهور والذي عليه أغلب النحاة.

المسألة السابعة عشر ـ تصغير (عَدَوِيٌّ)

قال النَّحَّاس: "وإن صغّرت (عَدَوياً) قلت: عَدَيِّيٌّ بأربع ياءات، هذا هو قول سيبويه، ومن قال: (عدوِيٌّ) فقد أخطأ وترك المعنى"(٢).

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في تصغير (عَدَوِيّ) على قولين كما يأتي:

القول الأول ـ تصغيرها على عُدَيِّيٌّ على وزن (فُعَيلِيٌّ)، وهذا رأي سيبويه(٣)، وأبو حيّان(٤) والنَّحَّاس(٥) وآخرون(٦)، واستدلَّ سيبويه على هذا البناء؛ على أنّك إذا حذفت فيه الواو، لصار تصغيراً بلا تصغير، فلا يجيء الحذف(٧)، وقال سيبويه: "وإذا حقّرت (عَدَوِيٌّ) اسم رجل أو صفةٌ؛ قلت: عُدَيَّيٌّ أربع ياءات، لابدَّ من ذا، ومن قال: عُدَوّيٌّ فقد أخطأ؛ لأنَّ هذا نسبة إلى مصغّر وليس بتصغير لمنسوب"(٨).

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٦٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٤٣٨/٣.
(٢) عمدة الكتّاب، ص٢٦٠.
(٣) الكتاب ٣٣٦/٣.
(٤) ارتشاف الضرب ٣٩٥/١.
(٥) عمدة الكتّاب، ص٢٦٠.
(٦) التعليقة، الفارسي ٣٣٥/٣، وارتشاف الضرب ٣٩٥/١، وشرح الشافية، ابن الحاجب ٢٣٦/١.
(٧) الكتاب ٣٣٦/٣.
(٨) المصدر نفسه ٣٣٦/٣.

القول الثاني ـ تصغيرها على (عُدَيٌّ)، إذا سميت به رجلاً، وهذا رأي المبرّد وحكاه ابن ولّاد حيث استدلَّ على أنَّ (عُدَيّيٌّ) هو تصغير (عدوة)، لأنّك أدغمت ياء التصغير في الواو التي هي (لام) الفعل، وقال: "في عَدَوي عُدِّيٌّ مصغّراً، ومن قال: عُدَوِّيٌّ فقد أخطأ، وإذا سميت به رجلاً فلم يجز إلَّا عُدَيٌّ؛ لأنّك لا تريد النسب"[١]، وقد ردَّه ابن ولّاد بقوله: "فأمّا ما قاله محمَّد إنّك تقول: عُدَيٌّ فهذا تحقير عدي، وعدي فعيل ليس بمنصوب، وجرى الكلام منه على غلط"[٢].

تعقيب

وممّا سبق يتّضح أنَّ ما ذهب إليه سيبويه، ووافقه في ذلك النَّحَّاس هو الأقوى، لأنَّ هذا ما عليه الجمهور، أمّا ما ورد عن ابن ولّاد من تصغير (عدوي) على (عدِيٌّ)، فهذه رواية ضعيفة وذلك لأنَّ (عدِيٌّ) تصغير عُدِيٌّ وليس تصغير (عُدَوِيٌّ)، لأنَّ الياء في (عدِي) ياء النسب[٣].

المسألة الثامنة عشر ـ تصغير (عثمان ومصران)

قال النَّحَّاس: "وممّا يشكل في تصغير (عثمان ومصران)، قالوا في تصغيرهما: عثيمان ومصيران، وعثيمين ومصيرين، خطأ"[٤].

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في تصغير (عثمان ومصران) على قولين كما يأتي: القول الأول: تصغيرهما على: عثيمان ومصيران؛ لأنَّهما من باب (فعلان)، وهذا رأي سيبويه[٥] والمبرّد[١] والنَّحَّاس[٢] والمكُّودي[٣] وآخرون[٤]، وقد استدلوا على ذلك بأنَّ

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرّد، ص٢٢٨.
(٢) التعليقة ٣/٣٣٥.
(٣) انظر: التعليقة، الفارسي ٣/٣٣٥، والانتصار لسيبويه على المبرّد، ص٢٢٨.
(٤) عمدة الكتّاب، ص٢٦١.
(٥) الكتاب ٣/٤٠٦.

بأنَّ حق الألف والنون أن يعملا على هيئتهما بعد تحقير الصدر[٥]، وقال سيبويه: "ولو سميت رجلاً بـ(مصران) ثمَّ حقّرته قلت: مصيران وفي عثمان عثيمان لأنَّه الأصل، ولا تلتفت إلى مصارين؛ لأنَّك تحقِّر المصران كما تحقِّر الغضبان، فإذا صارا اسماً جريا مجرى عثمان؛ لأنَّه قبل أن يكون اسماً لم يجر مجرى سرحان محقّراً"[٦].

القول الثاني: ذهب الحملاوي إلى تصغير (عثمان) إذا كان لفرخ الحبارى فيُقال في تصغيره: (عثيمين)[٧]، كما أنّك إذا قلت في جمع عثمان: (عثامين) لقلت في التصغير: (عُثيمين)[٨]، ومن قال في جمع (مصران): مصارين، لقال في تصغيره: (مُصيرين)[٩]، قال النَّحَّاس: "وفي قول سيبويه: (ولا تلتفت إلى مصارين)، يعني أنَّ هذا شاذٌّ"[١٠].

تعقيب

ممّا سبق يترّجح القول الأول وهو أن يكون تصغير (عثمان ومصران) على: عثيمان ومصيران، وذلك لأنَّ الغالب في باب (فُعلان) أنَّ تصغيرهما على (فعيلان)؛ لأنَّه إنَّما أُلحقت الألف والنون للجمع فلا تُغيِّر علاقة الجمع كما تقول في ما كان في

→→→

(١) المقتضب ٢/١٨٤.

(٢) عمدة الكتّاب، ص٢٦١.

(٣) شرح المكُّودي، ص٢٢٩.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١/٣٦١، والتعليقة ٣/٢٤٥، وشذا العرف /١٠١.

(٥) المقتضب ٢/١٨٤.

(٦) الكتاب ٣/٤٠٦.

(٧) شذا العرف، ص١٠١.

(٨) شرح الكافية الشافية ٤/١٩١٧، والمقتضب ٢/٢٧٩، والتعليقة ٣/٢٤٥.

(٩) التعليقة ٣/٢٤٥، والكتاب ٣/٤٠٦.

(١٠) عمدة الكتّاب، ص٢٦١.

(أفعال)، كما في أجمال تقول: أُجيمال، وأيضاً أنَّ ما كان فيه الألف والنون زائدتين؛ فلم يُجمع على (فعالين)[١].

المسألة التاسعة عشر: تصغير (إبراهيم وإسماعيل)

قال النَّحَّاس: "وإذا صغَّرت رجلاً يُسمى إبراهيم وإسماعيل قلت على قول سيبويه: بُريهِيمٌ وسُميعِيلٌ، وعلى قول محمَّد بن يزيد: أُبيرِيهٌ وأُسيمِعٌ، قال: لأنَّ ألف الوصل لا تلحق رباعياً، أي: فلا يجوز حذفها، ويجوز (بريه) على تصغير الترخيم"[٢].

الدِّراسة والتحليل:

نصَّ النَّحَّاس على أنَّ النحاة اختلفوا في تصغير (إبراهيم وإسماعيل) على ثلاثة أقوال تفصيلها كما يأتي: القول الأول ـ تصغيرهما: بُرَيْهِيمٌ وسُمَيْعِيلٌ، وعلى هذا القول: سيبويه[٣]، وقال أبو حيّان: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه"[٤]، وحجته في ذلك أنَّ الهمزة والميم حكمت لها العرب بحكم المزيد، وما بقى من على (فَعيعِيلٌ) لا يُحذف منه شيءٌ [٥]، قال ابن عقيل: "هذا ما حكاه أبو زيد وغيره، والصحيح قول سيبويه وهو المسموع عن العرب"[٦]. القول الثاني ـ تصغيرهما على (أُبيرِيهٌ) و(أُسيمِعٌ)، وهو قول المبرّد[٧]، وحجته في ذلك أنَّ الهمزة محكومٌ بأصالتها، وإن وقعت غير أول ولم تكن آخراً، إلَّا إن دلَّ دليلٌ على الزيادة في كلماتٍ مثل: شأمل

---

(١) انظر: المقتضب ٢/٢٧٩، وارتشاف الضرب ١/٣٦١.

(٢) عمدة الكتّاب، ص٢٦١.

(٣) الكتاب ٣/٤٤٦، وانظر: همع الهوامع ٣/٣٥٤، والمقرب ٢/٩٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣/٣٥٤، وارتشاف الضرب ١/٤٠٠.

(٥) الكتاب ٣/٤٤٦، وهمع الهوامع ٣/٣٥٤.

(٦) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣/٥٣١، وشرح التصريح ٢/٥٧٩.

(٧) همع الهوامع ٣/٣٥٤.

وشمأل؛ ولأنَّ الألف لا تدخل على بيان الأربعة[1]. القول الثالث: وتصغيرهما على (بُرِيْهٌ) و(سُمَيعٌ) على تصغير الترخيم، وقد أجازه بعض النحاة، وأنكره آخرون[2].

تعقيب

من خلال ما سبق يتّضح أنَّ النَّحَّاس قد أجاز الوجهين؛ على قول سيبويه وذلك بتصغير (إبراهيم وإسماعيل) على: بُرَيْهيمٌ وسُمَيْعيلٌ، وعلى قول المبرّد: أُبيريهٌ وأُسيمعٌ، وهو الصحيح، وذلك للآتي: أولاً: لأنَّ الهمزة في (إسماعيل) و(إبراهيم) كهمزة (إصْطبل) بعدها أربعة أصول، فلا تكون زائدة، فمن بنى حجته على حذف الألف فقد يرده حذف الميم واللام مع أصالتهما كما يُحذف الحرف الخامس[3]. ثانياً: القياس يقتضي ما قاله المبرّد؛ والسماع يقتضي ما قاله سيبويه؛ والسماع مقدمٌ على القياس[4].

المسألة العشرون ـ جمع (حيي)

قال النَّحَّاس: "فالجواب عن (حيي) و(حيَّ): أنَّ من قال: حيٌّ وهي قراءة أكثر القُرّاء، أدغم؛ لأنَّه قد التقى حرفان متحركان من جنسٍ واحدٍ، فقد صار مثل قولك: برَّ فلان، ولا تقول: برر، ومن قال: حيي وهي قراءة أهل المدينة، فحجته أنَّ (الياء) الآخرة من (حيي) قد تقع ساكنة ومتحركة في المستقبل، ولا يجوز الإدغام، فأجروا

---

(١) شرح الشافية ٢٨٣/١، وشرح الكافية ١٩٢٧/٤، وهمع الهوامع ٣٥٤/٣، والارتشاف ١٩٥/١، والأصول في النَّحو ٦١/٣.

(٢) شرح الشافية ٢٦٣/١، ٢٨٣، والمقتضب وارتشاف الضرب ٤٠٠/١، وشرح التصريح ٥٧٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٢٧/٤.

(٣) انظر: شرح التصريح ٥٧٩/٢، وحاشية الصبّان ١٧٠/٤.

(٤) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢٦٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٩٢٧/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٣١/٣، وشرح التصريح ٥٧٩/٢.

الماضي مجرى المستقبل لئلا يختلف الفعل، فإن اجتمعت على لغة من أدغم قلت: حيّوا، كما تقول: برَّوا"[١].

الدِّراسة والتحليل:

اختلف النحاة في توجيه جمع الفعل (حيي) على قولين: القول الأول ـ إدغام الحرفين المتحركين من جنسٍ واحد في (حيي)، أي: أن يُدغم العين في اللام، للزوم الفتحة في آخر (فَعَلَ)، ومن ثمَّ يصير الفعل بحركة هذه اللام بمنزلة غير المعتل فتقول: (حيَّ)، وفي الجمع: (حيَّوا)، مثل: ردَّ وردَّوا[٢]، قال ابن يعيش: "أجرُّوا (حيي وعيي) مجرى (بقى وفتى) فلم يُعلوه، وأكثر العرب يدغم فتقول: حَيّ بفتح الفاء وكسرها، ومن قال: حيّ فلانٌ، فأدغم ثمّ جمع، قال: حيُّوا؛ لأنَّ الياء إذا سُكِّن ما قبلها في مثل هذا جرت مجرى الصحيح"[٣]، وقد استدلوا على الإدغام بالسماع نثراً بقوله تعالى: "وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍۗ "[٤]، كما استدلوا بقول الشاعر[٥]:

عيُّوا بأَمْرِهمُو كما * عيَّت بِبَيْضَتِها الحَمامةْ

والشاهد فيه قوله: (عيُّوا) أجروها مجرى (ظنُّوا) ونحوها من الصحيح، ولذلك سلم من الاعتلال والحذف لما لحقه من الإدغام[٦].

---

(١) عمدة الكتّاب، ص٢٦٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣٩٧/٤، وشرح المفصّل ٥٠٤/٥ – ٥٠٦، والمقتضب ١٨١/١.

(٣) شرح المفصّل ٥٠٤/٥.

(٤) سورة الأنفال/٤٢.

(٥) القائل هو عبيد بن الأبرص، بلا نسبة في الكتاب ٣٩٦/٤، والمقتضب ١٨٢/١، والمنصف ١٩١/٢، والممتع في التصريف ٥٧٨/٢، العي: خلاف البيان، وقد عيّ في منطقه، ويقال: عيّ بأمره وعيي، ولم تهتد لوجهه.

(٦) شرح المفصّل ٥٠٦/٥.

القول الثاني ـ فك الإدغام؛ لأنَّ الياء المعتلة في (يَحْي) و(يُحْي) لا تلزمها حركة فقد تعتل وتُسكّن في الرفع وتُحذف في الجزم تقول: هو يُحْيِ زيداً ولم يُحْيِ، فتجعلها محذوفة كما تُحذف الحركة، وكذلك (يَحْيا) وغيره، ومن قال: (حَيِيَ) فبيَّن قال: (حيُوا) للجماعة وذلك أنّ الياء إذا انكسر قبلها لم تدخلها الضمّة، وكان أصلها (حييُوا) على وزن (عَلُموا)، فسُكّنت والواو بعدها ساكنة، فحُذفت لالتقاء الساكنين[1]، قال النَّحَّاس: "وهذه عبارة بيّنة حسنة"[2]، وقال ابن عقيل: "إذا كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل، لم يجز الإدغام اتفاقاً، أمّا إذا كانت الحركة للبناء والياء متطرفة نحو: حيَّ، فالإظهار أكثر ويجوز الإدغام، فإنْ اتصل به الواو فمن أدغم قال: حيّوا، واستقبحه الفرّاء وهو عند البصريين حسنٌ، ومن أظهر قال: حييوا"[3]، واستدلوا على ذلك بالسماع نثراً ونظماً، فمن النثر قوله تعالى: "أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ"[4]، ومن النظم قول الشاعر[5]:

وكُنَّا حَسِبْناهُمْ فوراس كَهْمسٍ * حَيُوا بَعدما ماتُوا من الدَّهْرِ أعْصُرا

(١) انظر: المقتضب ١/١٨١، وشرح المفصّل ٥/٥٠٤ – ٥٠٦، وارتشاف الضرب ١/٣٤٦، وشرح ابن عقيل ٤/٢٥٠.
(٢) عمدة الكتّاب، ص٢٦٣.
(٣) ارتشاف الضرب ١/٣٤٦.
(٤) سورة القيامة/٤٠.
(٥) البيت من الطويل، وهو لمودود العنبري في لسان العرب ١٥/١١٦، وشرح شافية ابن الحاجب الحاجب ٣/١١٦، والمقتضب ١/١٨٢، والكهمس: هو كهمس بن طلق الصريمي، وكان من جملة الخوارج مع بلال بن مرداس، وحيوا: يعني الخوارج أصحاب كهمس، أي: كان هؤلاء القوم أصحاب كهمس في قوتهم وشدتهم ونصرتهم، والكهمس: يعني القصير.

والشاهد فيه قوله: (حيُوا)، حيث بُنى على بناء (خشُوا وفنُوا)؛ لأنَّ (حَيِيَ) إذا ضُعفت فيها الياء، ولم تُدغم، كانت بمنزلة (خشى) إذا كانت للجمع[١]، وقول أبي النجم[٢]:

الحمدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ * الواسع الفضلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ

والشاهد فيه قوله: (الأجلل) حيث لم يدغم، والقياس فيه: ا(لأجلّ) بالإدغام، ولكن الضرورة الشعرية ألجأته لذلك[٣].

القول الثالث: جواز الأمرين، الإدغام والفك، حيث يرى ابن مالك: جواز الإدغام والفك معاً بناءً على الماضي والمضارع، أمَّا في الماضي فيدغم؛ لأنَّ حركة المثلين فيه لازمة ما دامت له صيغة المضي بخلاف المضارع؛ فإنَّ حركة المثلين فيه زائلة بزوال الناصب إذا قلت: لن يحي، فلم يجز الإدغام[٤]، وذهب المرادي إلى أنَّه لا يجوز القياس على شيءٍ من المفكوكات، وما ورد في ذلك الشعر يُعد من الضرورات[٥]، قال ابن مالك[٦]:

وإنْ تكُ ياء أحد المثلين مع * لزوم تحريك فخيرٌ تتبع
وَحَيِيَ افكُك وَادَّغِم دُونَ حَذَرٍ * كَذَاكَ نَحوُ تَتَجَلَّى وَاستَتَرِ

---

(١) شرح المفصّل ٥٠٦/٥.
(٢) البيت من الرجز، القائل: أبو النجم العجلي واسمه: الفضل بن قدامة، انظر: توضيح المقاصد ١٦٤٣/٣، وشرح الأشموني ٨٩٣/٣.
(٣) توضيح المقاصد ١٦٤٣/٣.
(٤) شرح الكافية الشافية ٢١٨٤/٤.
(٥) توضيح المقاصد ١٦٤٣/٣.
(٦) شرح الكافية ٢١٨٤/٤.

ويعني ذلك أنَّ الفك والإدغام جائزان في ما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما نحو: حَيَّ وعَيَّ[1].

تعقيب

ممّا سبق يتّضح أنَّ الوجهين جائزين؛ الإدغام والإظهار، ولكن الإدغام أرجح لاعتماده على القياس والروايات المشهورة وهو رأي النَّحَّاس، أمَّا ما ورد من الشعر في المفكوكات فيُعدُّ من الضرورات التي لا يُعتمد عليها في توجيه القاعدة الصَّرفية والنَّحوية.

(١) توضيح المقاصد ١٦٤٣/٣.

الخاتمة

الحمدُ للهِ الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الغايات، وبكرمه وجوده تُغفر الزَّلات، فبعد هذه الرحلة التي تجولت من خلالها في رحاب عمدة الكتَّاب لأبي جعفر النَّحَّاس وبين أقوال النحاة، أفرز هذا البحث النتائج الآتية:

١-أظهر البحث أنَّ النَّحَّاس قد اعتمد على النقل الصحيح لإثبات وجوه الصواب في أغلب المسائل التي أثارها من خلال كتابه.

٢-أثبت البحث قوة شخصية النَّحَّاس وثقته بنفسه من خلال حكمه على بعض المسائل النَّحوية والصَّرفية، باستخدامه لعبارة: وهذا من الخطأ، وهذا شاذٌ، وهذا غير صحيح؛ لأنَّه لا يُقاس عليه.

٣- أظهر البحث أنَّ النَّحَّاس قد اعتمد على الأدلة النَّحوية والصَّرفية في اختياراته وإثبات ما ذهب إليه، وتتجلّى عنايته بالسماع من كثرة ما بثَّه وأورده من شواهد من القرآن الكريم والشعر العربي.

٤- اعتمد النَّحَّاس القياس دليلاً لترجيح بعض آرائه، كما استدلَّ بالعلة النَّحوية والصَّرفية واستصحاب الحال.

٥- أظهر البحث تأثُّر النَّحَّاس بسيبويه تأثُّراً كبيراً – في معظم ترجيحاته واختياراته، فقد تابعه في أكثر المواضع، ووافقه في (اثنتي عشرة) مسألة.

٦- بيَّن البحث أنَّ النَّحَّاس قد خالف النحاة في مسألة النسب إلى (الماء)، حيث ذهب إلى أنَّ النسب إليه: (ماهِيٌ).

٧- ردَّ النَّحَّاس مذهب الكوفيين منتقداً آراءهم وواصفاً إيّاها بالخطأ، ولم يوافقهم إلَّا في مسألةٍ واحدة فقط، كما عارض الأخفش ولم يوافقه إلَّا في مسألةٍ واحدة.

٨- أحياناً يورد النَّحَّاس أقوالاً ثمَّ يتركها من غير تعقيب وتفسير، وهذا لأنَّه ربَّما اطمأنَّ لهذا القول أو ذاك، أو أنَّه لا يحتاج إلى

مزيد، وكثيراً ما يفعل ذلك عند ذكره آراء سيبويه.

٩- أظهر البحث ميل النَّحَّاس إلى المذهب البصري من خلال ترجيحاته أو اختياراته، وذلك لأنَّه كثيراً ما سلك طريقتهم ونهج نهجهم وتبنَّى آراءهم واستشهد بشواهدهم، فقد وافقهم في (ستِ عشرة) مسألة.

١٠-لم يكن النَّحَّاس ناقلاً لآراء وأقوال غيره فحسب، وإنَّما كان محلِّلاً ومدقِّقاً في ما يقول ويروي، وكان لا يفصل بين الخلاف إلَّا بذكر أجود الوجهين.

المصادر والمراجع

١- أدب الكاتب، ابن قتيبة، أبو محمَّد عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمَّد الدالي، مؤسسة الرسالة.

٢- أدب الكاتب، الصولي، أبو بكر محمَّد بن يحي (ت٣٣٥هـ)، تعليق محمَّد بهجة الأثري، المكتبة العربية، بغداد.

٣- ارتشاف الضرب، أبو حيّان الأندلسي، محمَّد بن يوسف بن علي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمَّد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤- أسرار العربية، ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمَّد بن عبدالله الأنصاري (ت٦٤٦هـ)، دار الأرقم بن الأرقم، ط١ ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٥- الأصول في النَّحو، ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمَّد بن السري بن سهل (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين العقلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ١٩٩٦م.

٦- إنباه الرواة عن أنباه النحاة، القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٧- الانتصار لسيبويه على المبرّد، ابن ولَّاد، أبو العباس أحمد بن محمَّد (ت٣٢٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١ ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، عبد الرحمن ابن محمَّد بن عبيد الأنصاري (ت٣٢٨هـ)، المكتبة العصرية، ط١ ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٩- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور فخر صالح قباوة، دار عمارة عمان، ودار الجبل، بيروت، ١٩٨٩م.

١٠- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت٥٤٢هـ)، تحقيق الدكتور محمود بن الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، أبو محمَّد عبدالله بن جمال الدين (ت٧٦١هـ)، تأليف: محمَّد محيّ الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف بركات هبود، بمراجعة الشيخ محمَّد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.

١٣- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط١ ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

١٤- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمَّد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٥- بحوث في اللُّغة العربية، بروفيسور علي أحمد بابكر، مطبعة جامعة الخرطوم، ٢٠١٠م.

١٦- التذليل والتكميل، أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١ ١٤١٨هـ-١٤٣٤هـ، ١٩٩٧م - ٢٠١٣م.

١٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، محمَّد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

١٨- تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه، محمَّد بن المرزبان (ت٣٤٧هـ)، تحقيق: د. محمَّد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٩- التعليقة، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد الفوزي، ط١ ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٠- التكملة، أبو علي الفارسي، أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢ ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢١- تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، كلية التربية، دار الكتاب العربي، بغداد، ط١ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، أبو محمَّد بدر الدين حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللُّغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط١ ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٢٣- الجمل في النَّحو، الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠-١٧٣هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥ ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٢٤- الجمل في النَّحو، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت٣٣٧هـ)، تحقيق وتقديم: الدكتور علي توفيق الحمد، جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة، دار الأمل.

٢٥- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، الحسين بن قاسم، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة والأستاذ: محمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦- خزانة الأدب ولب لباب العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هرون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤

١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٧- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

٢٨- ديوان امرئ القيس بن حجر بن الحارث (ت٥٤٥هـ)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٣ ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢٩- ديوان ذي الرِّمة، شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تأليف أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٠- ديوان زهير بن أبو سُلْمَى، شرح وتقديم: الأستاذ حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣١- ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، ط٥ ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٢- ديوان النابغة الذبياني (ت٦٠٢هـ)، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

٣٣- سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣٤ – سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين محمَّد بن أحمد بن عثمان، تحقيق إبراهيم الزئبق، مؤسسة الرسالة.

٣٥- الشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١ ٢٠١٠م.

٣٦- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك، تأليف محمَّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٣٧- شرح الأشموني، علي بن محمَّد بن عيسى أبو الحسن (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٨- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النَّحو، خالد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهري (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣٩- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤٠- شذا العرف، الحملاوي، أحمد بن محمَّد (ت١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الدين عبد الرحمن نصر الدين، مكتبة الرشد، الرياض.

٤١- شرح شافية ابن الحاجب، تأليف رضي الدين محمَّد بن الحسن الإسترأباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمَّد نور الحسن ومحمد الزخراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٤٢ – شرح الشواهد النحوية في أمّات الكتب النحوية، محمَّد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

٤٣- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، ط١ ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤٤- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المزربان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية،

بيروت، ط ٢٠٠٨م.

٤٥- شرح المفصَّل، ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب، منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤٦- شرح المكُّودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت٨٠٧هـ) على ألفية ابن مالك في علمي النَّحو والصرف، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٤٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: دكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١ ١٤٠٥هـ، ط٢ ١٤١٣هـ.

٤٨- طبقات النحويين واللُّغويين، الزبيدي، محمَّد بن الحسن (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م.

٤٩- عمدة الكتّاب، النَّحَّاس، أحمد بن محمَّد بن إسماعيل بن يونس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: بسّام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم للطباعة والنشر، ط١ ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٥٠- قواعد الإملاء، عبد السلام محمَّد هرون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣م.

٥١- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمَّد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٨ ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٥٢- كتاب الخط، ابن السَّرَّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين محمَّد، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، العراق، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٥٣- الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمَّد هرون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ١٤٠٨هـ-١٩٩٨م.

٥٤- كتاب النحت وبيان حقيقته ونبذة عن قواعده، الألوسي، السيد محمود شكري، حقّقه وشرحه: محمَّد بهجة الأثري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٨م.

٥٥- لسان العرب، ابن منظور، محمَّد بن مكرم بن علي أبو الفضل (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣ ١٤١٤هـ.

٥٦- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

٥٧- الممتع في التصريف، ابن عصفور، مكتبة لبنان، ط١ ١٩٦٩م.

٥٨ – مجمع الأمثال، الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمَّد بن إبراهيم (ت ٥١٨هـ)، تحقيق محمَّد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

٥٩- مختار الصحاح، الرازي، زين العابدين أبو عبدالله محمَّد بن أبي بكر (ت٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمَّد، المكتبة العصرية الدار النموذجية، بيروت، ط٥ ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٦٠- المخصص، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١ ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٦١- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمَّد الشاطر أحمد محمَّد أحمد، مطبعة المدني، ط١ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٦٢- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمَّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط١ ١٤٠٠هـ-١٤٠٥هـ.

٦٣- المطالع النصرية للمطالع المصرية في الأصول الخطية، الشيخ نصر الوفائي الهوريني (ت١٢٩١هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور طه

عبد المقصود، دار كلية دار العلوم، القاهرة، ط١ ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٦٤- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، الحموي، شهاب الدين أبو عبد ياقوت (٦٢٦هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٦٥- معاني القرآن، الفرَّاء، أبو زكريا يحي بن زياد (ت٢٠٧هـ)، تحقيق الأستاذ: محمَّد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب.

٦٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، دار الفكر، دمشق، ط٦ ١٩٨٥م.

٦٧- المفتاح في الصرف، الجرجاني، أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن (ت٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٦٨- المفصَّل في صنعة الإعراب، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١ ١٩٩٣م.

٦٩- المقتضب، المبرّد، أبو العباس محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٧٠- المقرب، ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١ ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٧١- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، ابن الغيّاث، لطيف الله بن محمَّد، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن محمَّد شاهين، دار مرجان، القاهرة، ١٩٨٤م.

٧٢- المنصف، ابن جني، دار إحياء التراث القديم، ط١ ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٧٣- نتائج الفكر في النَّحو، السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٧٤- الواضح في النَّحو والصّرف، الحلواني، محمَّد خير، دار المأمون، دمشق.

٧٥- الوافي بالوفيات، العضدي، صلاح الدين خليل (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٧٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.